



جامعة الفلوجة
كلية القانون

العدد: ١
المجلد: ٦



حزيران ٢٠٢٥

Print ISSN: 2706-5960

E-ISSN: 2706-5979

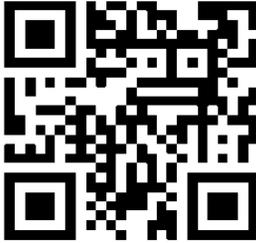
مجلة الباحث للعلوم القانونية

مجلة علمية محكمة

رقم الأيداع في دار الكتب والوثائق الوطنية (2409) لسنة 2020

مجلة الباحث للعلوم القانونية

المجلد السادس/العدد الاول/ حزيران - السنة ٢٠٢٥



ISSN(PRINT) : 2706-5960
ISSN(ONLINE) : 2706-5979

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق الوطنية (٢٤٠٩) لسنة ٢٠٢٠

مجلة الباحث للعلوم القانونية

مجلة علمية محكمة، تنشر أبحاثاً متخصصة في علم القانون وفروعه، وتصدر بشكل نصف سنوي عن كلية القانون - جامعة الفلوجة، في شهر حزيران وشهر كانون الأول من كل عام.

ISSN(PRINT) : 2706-5960

ISSN(ONLINE) : 2706-5979

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق الوطنية (٢٤٠٩) لسنة ٢٠٢٠

العنوان:

جمهورية العراق، الأنبار، جامعة الفلوجة، كلية القانون، مجلة الباحث للعلوم القانونية

البريد الإلكتروني:

jrls@uofallujah.edu.iq

بريد المراسلة:

law.journal@uofallujah.edu.iq

بريد الدعم الفني:

<https://uofjls.net>

الموقع الإلكتروني للمجلة:

الاشتراك بالمجلة:

يحدد الاشتراك السنوي في المجلة لداخل العراق وخارجه على أساس (٥٠,٠٠٠) خمسون ألف دينار عراقي للمؤسسات والأشخاص داخل العراق، و(١٠٠\$) مئة دولار للمؤسسات والأشخاص خارج العراق.

هيئة تحرير المجلة

ادارة مجلة الباحث للعلوم القانونية

جهة الانتساب	المنصب	أسم التدريسي
القانون المالي/كلية القانون/جامعة الفلوجة- العراق Raed-law@uofallujah.edu.iq	رئيس التحرير	ا.د. رائد ناجي احمد
الملكية الفكرية/كلية القانون/جامعة الفلوجة – العراق dr.zyad.rawi@uofallujah.edu.iq	مدير التحرير	ا.د. زياد طارق جاسم
حوسبة سحابية / جامعة الفلوجة- العراق omerk.jasim@uofallujah.edu.iq	مدير موقع المجلة	ام.د. عمر عبد الكريم جاسم
القانون الدستوري/كلية القانون/جامعة الفلوجة- العراق dr.ismael.hellawss@uofallujah.edu.iq	مدير موقع المجلة في منصة المجالات العراقية	ا.م.د. اسماعيل فاضل حلواص

أعضاء هيئة التحرير:

التخصص جهة الانتساب	اسم التدريسي
القانون المدني/كلية القانون جامعة الفلوجة- العراق saadlaw93@uofallujah.edu.iq	أ.د. سعد حسين عبد الحلبوسي
France / Ecole de droit UCA/droit privé jfriffard@aol.com	Pr.Jean-François Riffard
القانون الدولي العام /كلية القانون / جامعة الإمارات/ الإمارات m.al-qasimi@uaeu.ac.ae	أ.د. محمد حسن علي القاسمي
الاحوال الشخصية/كلية القانون / جامعة الفلوجة- العراق prof.adel@uofallujah.edu.iq	أ.د. عادل ناصر حسين
القانون الدولي العام/كلية القانون / جامعة ال البيت- الأردن m.baydoon@ju.edu.jo	أ.د. ميساء سعيد موسى
القانون المدني/كلية القانون جامعة الفلوجة- العراق sulaimanbarrak@uofallujah.edu.iq	أ.د. سليمان براك دايع
القانون الجنائي/كلية القانون / جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية/ الجزائر khelfilaw@univ-bejaia.dz	ا.د. خلفي عبد الرحمن
القانون المدني/كلية القانون جامعة الفلوجة- العراق saddam.faisal@uofallujah.edu.iq	أ.د. صدام فيصل كوكز
القانون الاداري/كلية القانون / جامعة الفلوجة- العراق khalidah-law@uofallujah.edu.iq	أ.د. خالد رشيد علي
القانون الدولي الخاص /كلية الحقوق جامعة المنصورة- مصر dr_rasha1976@mans.edu.eg	ا.د. رشا علي الدين احمد
الاجراءات المدنية/كلية القانون/جامعة العين للعلوم والتكنولوجيا/ الإمارات Law@aaau.ac.ae	أ.د. مصطفى المتولي قنديل

القانون المالي/كلية الحقوق/ جامعة تكريت – العراق dr.ahmed.dikhil@tu.edu.iq	أ.د. احمد خلف الدخيل
القانون المدني/كلية القانون جامعة بابل- العراق wassanqasim59@gmail.com	أ.د. وسن قاسم غني
القانون الدولي العام/كلية القانون والعلوم السياسية الجامعة العراقية – العراق basheer.abduljabbar@aliraqia.edu.iq	أ.د. بشير جمعة عبد الجبار
القانون الخاص/كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مولود معمري – تيزي وزو – الجزائر kahina.gounane@ummt0.dz	أ.د. كهينة قونان
القانون الجنائي/كلية القانون/ جامعة الفلوجة-العراق mohamd80zedin@uofallujah.edu.iq	أ.د. محمد جواد زيدان
القانون المدني/كلية الحقوق/ جامعة الزيتونة /الأردن- m.Abubaker@zuj.edu.co	أ.م.د. محمد خليل يوسف ابوبكر
القانون المدني/كلية الحقوق جامعة المنصورة – مصر Monalaw3576@yahoo.com	أ.م.د. منى ابوبكر الصديق محمد
القانون الدولي الخاص/كلية القانون/ جامعة الفلوجة- العراق nafiabahar@uofallujah.edu.iq	أ.م.د. نافع بحر سلطان
القانون التجاري/كلية القانون/جامعة الفلوجة- العراق omar-law@uofallujah.edu.iq	أ.م.د. عمر علي نجم
القانون الدولي العام/كلية القانون/جامعة الفلوجة-العراق sufyan.lateef@uofallujah.edu.iq	د. سفيان لطيف علي

المدقق اللغوي:

أ.د. عمر علي محمد (مدقق لغة عربية)
أ.م.د. خالد حمد فياض (مدقق لغة انكليزية)

اهداف المجلة وضوابط النشر ودليل المؤلفين

أولاً: هدف المجلة:

- ١- نشر الأبحاث العلمية في مختلف التخصصات القانونية، والتعليق على القرارات القضائية والمقالات التي تهدف إلى نشر الثقافة القانونية.
- ٢- مد جسور المعرفة العلمية وتعزيز التواصل المعرفي بين كليات القانون بمختلف في الجامعات المناظرة، في الداخل والخارج.
- ٣- نشر الثقافة القانونية في المجتمع من خلال إتاحة المجلة بطبعتها الورقية والرقمية وتوزيعها مقابل مبالغ رمزية.

ثانياً: سياسة المجلة

(١) التقويم العلمي للأبحاث:

١. يتم النشر في هذه المجلة بعد تقويم البحث علمياً من قبل خبراء معتمدين مشهود لهم بالكفاءة العلمية في ميادين اختصاصاتهم الدقيقة.
٢. يخضع البحث المقدم للنشر في المجلة للتقويم العلمي من قبل محكمين اثنين (خبراء) تختارهم المجلة.
٣. وترفض المجلة نشر البحوث التي لا تتوفر فيها منهجية البحث العلمي المعروفة.
٤. يلتزم الباحث بالأخذ بالملاحظات التي ثبتها الخبراء بعد تقويم ابحاثهم.

(٢) نشر البحث:

- ١- لا تنشر المجلة سوى البحوث الأصلية التي لم يسبق نشرها، ولم تقدم للنشر في الوقت ذاته، إلى أي مجلة علمية أخرى أو مؤتمر علمي.
- ٢- يتم إعلام الباحث بقرار المجلة بقبول النشر خلال مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ استلام البحث.
- ٣- في حالة قبول البحث للنشر، يزود الباحث بتأييد قبول النشر، وتلتزم المجلة بنشره في أقرب عدد مهياً للنشر إذا كان البحث مستوفياً للشروط المذكورة آنفاً.
- ٤- تحتفظ المجلة بحقها في نشر البحث على وفق خطة هيئة التحرير مع مراعاة الأولويات الفنية وتاريخ تقديم البحث.
- ٥- كل بحث ينشر في المجلة يكون ملكاً لها، ولا يجوز لأي جهة أخرى إعادة نشر البحث أو نشر ترجمة له في كتاب أو صحيفة أو دورية إلا بموافقة خطية من رئيس التحرير.
- ٦- يستوفى مبلغ (١٠٠,٠٠٠) مائة ألف دينار عراقي عن كل بحث محلي و(١٠٠ دولار أمريكي) عن كل بحث أجنبي، إذا كان عدد صفحاته لا تزيد عن (٢٥) صفحة، ويزداد المبلغ بمقدار (٢٥٠٠) ألفان وخمسمائة دينار عن كل صفحة تزيد على الحد الأقصى المحدد، ويتم تحرير إيصال رسمي بالمبالغ المستلمة.

٧- تعذر المجلة عن إعادة البحوث، سواء تم نشرها أم لا.

(٣) حقوق الباحث وواجباته:

١- تتعهد المجلة بالمحافظة على الحقوق الفكرية للباحثين بحسب ما تنص عليه القوانين النافذة في جمهورية العراق.

٢- يعبر البحث عن رأي الباحث، ولا يعبر عن رأي المجلة.

٣- يتحمل الباحث المسؤولية القانونية والأخلاقية الكاملة في حالة ظهور أي استغلال أو اقتباس أو نقل من مواقع الإنترنت. من دون الحصر في أقواس الاقتباس أو من دون الإشارة الكاملة والصحيحة للمرجع في الهامش.

ثالثاً: ضوابط النشر

المتطلبات الشكلية في الأبحاث العربية (دليل المؤلفين):

١- عنوان البحث:

يثبت عنوان البحث على الصفحة الأولى بخط (Simplified Arabic) وبحجم (١٨)، ويكتب اسم الباحث الكامل ولقبه العلمي ومكان عمله. وفي حالة وجود أكثر من باحث اشترك في كتابة البحث فمن المناسب ذكر أسمائهم مع عنوان المراسلة، بغية تيسير الاتصال بهم.

عنوان البحث:

اسم الباحث / الباحثون . نوع الخط (Simplified Arabic) والحجم (١٨)

عنوان الباحث / الباحثون . نوع الخط (Simplified Arabic) والحجم (١٨)

(ملخص باللغة العربية وإحدى اللغتين الإنكليزية أو الفرنسية). وتكتب الكلمات المفتاحية تحت كل ملخص وبلغته.

٢- متن البحث:

يطبع البحث بخط (Simplified Arabic) على وجه واحد من كل ورقة ذات الحجم (A4)، كما يترك هامش فراغ مناسب في كل جهات الورقة المطبوعة، ويبوب البحث إلى مقدمة، ثم المتن الذي يوزع على (فصول أو مباحث ومطالب وفروع)، ثم الخاتمة، ثم قائمة المراجع.

• حاشية الورقة (٢ سم) من كل جهة.

• مساحة فارغة تترك خمسة أسطر مفردة كمساحة فارغة بعد الحاشية العليا للصفحة الأولى فقط.

• يكتب النص بحجم (١٤) ونوع الخط (Simplified Arabic)

• تكتب العناوين الرئيسة بحجم (١٦) بلون غامق وتوضع مباشرة بعد الحاشية اليمنى.

• تكتب العناوين الفرعية بحجم (١٦) وتوضع مباشرة بعد العناوين الرئيسة.

• تضبط المسافة بين الأسطر باستخدام النمط (المفرد) (Single)

• تكتب الهوامش بحجم (١٢)، وبشكل متسلسل ومستقل أسفل كل صفحة

• تستخدم الأرقام العربية (١٢٣٤٥٦٧٨٩٠)

- يجب ترك مساحة فارغة قدرها سطر واحد قبل كل عنوان رئيس أو فرعي.
- بالنسبة للأشكال: يوضع عنوان الشكل تحت الشكل مباشرة وبأحرف غامقة بحجم (١٤) ويترك سطر واحد فارغ قبل الشكل.
- الجداول: يوضع العنوان فوق الجدول مباشرة وبأحرف غامقة بحجم (١٤) ويترك سطر واحد فارغ قبل عنوان الجدول
- تكتب المراجع بلون غامق بالأسلوب الآتي: اسم المؤلف، عنوان الكتاب أو البحث، ج ١، ط ١، جهة النشر، مكان النشر، سنة النشر.
- تنظم المراجع في نهاية البحث، وتكتب بطريقة (المؤلف . العنوان) طبقاً لنظام شيكاغو الخاص بالتوثيق Style Chicago
- يجب أن يبدأ البحث بملخص لا يزيد عن ٣٠٠ كلمة، تكتب باللغة العربية بحجم (١٢)، ويجب أن تتناسب تماماً مع مضمون البحث ونتائجه وينظم ذلك بأسلوب مكثف وواضح.
- يوضع عنوان البحث، وأسماء الباحثين، وملخص البحث باللغة الإنكليزية المطابقة للملخص العربية، مباشرة بعد الملخص باللغة العربية، وتكتب بحجم (١٢).

البحوث باللغة الإنكليزية:

- حاشية الورقة ٢ سم من كل جهة.
- مساحة فارغة تترك خمسة أسطر مفردة كمساحة فارغة بعد الحاشية العليا للصفحة الأولى فقط.
- حجم الأحرف ١٤ نوع Times New Roman
- عنوان البحث ١٤ غامق نوع Times New Roman
- أسماء الباحثين ١٢ غامق نوع Times New Roman
- عناوين الباحثين ١٢ غامق نوع Times New Roman (تحت أسماء الباحثين)
- العناوين الرئيسية ١٤ غامق نوع Times New Roman وتكون مباشرة بعد الحاشية اليمنى.
- العناوين الفرعية ١٤ غامق نوع Times New Roman وتكون مباشرة بعد العناوين الرئيسية
- النص حجم الخط ١٤ نوع Times New Roman والمسافة بين الأسطر (مفردة).
- الهوامش حجم الخط ١٢ نوع Times New Roman والمسافة بين الأسطر (مفردة).
- مساحة فارغة يجب ترك سطر واحد فارغ قبل كل عنوان رئيسي أو فرعي
- الأشكال يوضع عنوان شكل تحت الشكل مباشرة وبأحرف حجم ١٢ غامق ويترك سطر واحد فارغ قبل الشكل.
- الجداول يوضع عنوان الجدول فوق الجدول مباشرة وبأحرف حجم ١٢ غامق ويترك سطر واحد فارغ قبل عنوان الجدول.
- المصادر: أسم المؤلف، عنوان الكتاب ج ١، ط ١، جهة النشر، مكان النشر، سنة النشر، وبخط غامق.

- المصادر في نهاية البحث تكتب بصيغة قانونية عالمية وفقاً إلى شيكاغو ستايل Style Chicago.
- المراجع أسم المؤلف، عنوان الكتاب ج ١، ط ١، جهة النشر، مكان النشر، سنة النشر.
- الخلاصة باللغة العربية يوضع عنوان البحث وأسماء الباحثين وخلاصة البحث باللغة العربية مباشرة بعد الملخص باللغة الإنكليزية.
- الرموز: إذا أحتوى البحث على أية رموز فيجب أن ترتب أبجدياً ثم الأحرف اللاتينية والإغريقية وتوضع في نهاية البحث وقبل المصادر.
- تعنون البحوث والمراسلات إلى جامعة الفلوجة كلية القانون مجلة الباحث للعلوم القانونية.
- للمراسلة على إيميلات المجلة والموقع الإلكتروني:

EMAIL: jrls@uofallujah.edu.iq

EMAIL: law.journal@uofallujah.edu.iq

<https://uofjls.net>

كلمة العدد

تتوالى سلسلة اصدار الاعداد الخاصة بمجلة الباحث للعلوم القانونية لتبلغ اليوم سنتها السادسة ولتجني بذلك ثمار المجلد السادس العدد الأول والذي اخضعت فيه الابحاث المقدمة للمجلة للتقييم العلمي الرصين كما هو ديدن المجلة المعهود، فكل بحث من الابحاث والنتائج العلمية التي قدمت للمجلة لم يتم اجازتها وصلاحياتها إلا بعد أن وزنت بميزان التقييم العلمي المطلوب ووضعت تحت مسطرة الرصانة العلمية، فكان من نتائجها القبول واعطائه الوصف العلمي الذي يؤهل بعضها لان يخرج للقراء من باحثين وكتاب ومفكرين. وبالمقابل لكل ذلك ثمة بحوث قدمت الى المجلة عمدت ادارتها الى عدم قبولها بعد ان رفضت من قبل المحكمين العلميين، وهذا ما يؤكد حرص المجلة وهيأة التحرير فيما على العمل بسياسة ثابتة بشأن ما ينشر في المجلة من ابحاث تتسم بالرصانة العلمية والجودة في الطرح و المعالجة على وفق ما تتطلبه المجلة من شروط ومتطلبات خاصة بالابحاث التي تنشر فيها، وهذه الشروط هي الضابط العلمي لكل ما ينشر فيها وضمن سياسة علمية شفافة ومعلنة وواضحة مثبتة على موقعها الالكتروني ومتبناة من قبل القائمين على إدارة المجلة.

وكان خلاصة هذا العدد كما نوهنا فيما سبق قبول مجموعة من البحوث العلمية التي استوفت شرائطها توزعت بين مختلف فروع القانون العام او الخاص لا ننك عن ذكرها استهلالا لما سيجهده الباحثين والقراء في هذا العدد من نتاجات فكرية قانونية. ففي مجال القانون العام وفي تخصص القانون الجنائي جاء أو الابحاث بعنوان (ازدواجية القاعدة الجنائية في القانون العراقي) هو العنوان الأول الذي استهلته به المجلة عددها هذا، وجاء البحث الاخر بعنوان (جريمة الاعتراف على المال العام في النظام السعودي -دراسة تحليلية) وهو لاحد الباحثين من خارج العراق، بينما في تخصص القانون الدولي تضمن هذا العدد اكثر من بحث جاء اولها بعنوان (البيات الأمم المتحدة لتحقيق الامن السيبراني وأثرها على التشريعات العراقية)، وفي ميدان المعالجات الفقهية المعاصرة في القانون الدولي العام تضمن العدد عنوانا جاء (الأمن البيولوجي في القانون الدولي)، ثم تبعه بحث آخر بمسمى (المصالح الذاتية لأعضاء مجلس الامن وأثرها على قبول العضوية في الأمم المتحدة -القضية الفلسطينية انموذجا-). اما ان وجهنا وجهنا شطر القانون الدستوري والاداري، فنجد ان من البحوث التي قبلت في هذا العدد وكانت تعبر توجه فقهي في مجال الحقوق والشخصية جاء البحث الموسوم (التنظيم الدستوري لحماية الحق في الصورة)، ثم جاء بعد ذلك البحث الخاص في القانون الاداري الذي يبحث في تنظيم مجلس الدولة العراقي، وجاء بعنوان (إعادة هندرة مجلس الدولة العراقي)، وفي مجال التطور الرقمي والذكاء الاصطناعي تضمن العدد ابحاث تعالج انعكاس تلك التقنيات على الواقع الضريبي العراقي، فجاء احد تلك الابحاث بعنوان (مدى تطبيق الذكاء الاصطناعي في مكافحة التهرب الضريبي في العراق) بينما جاء البحث الاخر تحت مسمى (دور التحول الرقمي في تطور أداء السلطة المالية في العراق - دراسة مقارنة-) وهو لباحث من خارج العراق ايضاً، وكان نصيب القانون الخاص ببحث واحد في هذا العدد جاء بعنوان (المصلحة المعترية من اشتراط المشرع العراقي منزل الزوجية في جريمة زنا الزوج). ونأمل في النهاية ان تكون لتلك النتاجات العلمية والبحثية فائدة علمية تفتح افاق التفكير والتدبر لمشكلات قانونية ذات صلة او تغني مطبقي القانون ومنفذيه والباحثين في إيجاد حلول لما ينبري في سوح الواقع من مشاكل حقيقة بالبحث والمعالجة.

أ.د. رائد ناجي احمد

رئيس التحرير

حزيران/ ٢٠٢٥

قائمة المحتويات

معلومات الباحثين	عنوان البحث	الصفحات
أ.م. د. فاضل عواد محييميد fadawd57@uoanbar.edu.iq	ازدواجية القاعدة الجنائية في القانون العراقي	11-27
د. محمد عبد الله حسن حمد mohamedabdalla1@gmail.com	جريمة الاعتداء على المال العام في النظام السعودي (دراسة تحليلية)	29-51
أ.م.د. حميدة علي جابر hameedah.a@copolicy.uobaghdad.edu.iq	اليات الأمم المتحدة لتحقيق الامن السيبراني وأثرها على التشريعات العراقية	53-62
عبير خالد جيايد أ.د. حسام عبد الامير خلف law.h2425@uofallujah.edu.iq	الأمن البيولوجي في القانون الدولي	63-85
د. ماجد حسين علي Majid7083@yahoo.com	المصالح الذاتية لأعضاء مجلس الامن وأثرها على قبول العضوية في الأمم المتحدة (القضية الفلسطينية انموذجا)	87-109
ا.م.د. سامر حميد سفر samer.alrikabi@stu.edu.iq	التنظيم الدستوري لحماية الحق في الصورة	111-123
د. احمد طلال عبد الحميد البدري ahmed.t.abdulhameed@uofaluljah.edu.iq	إعادة هندرة مجلس الدولة العراقي	125-144
م.د. نور عدنان داخل سعيد الشمري nor.adnan2233@gmail.com	مدى تطبيق الذكاء الاصطناعي في مكافحة التهرب الضريبي في العراق	145-158
د.عيد نصر الله سعد سيد حريرة Doctoreidhareira1971@gmail.com	دور التحول الرقمي في تطور أداء السلطة المالية في العراق -دراسة مقارنة-	159-178
م.م. موج كريم غضب م.م. رغداء رائد عبدالرزاق الحداد mawj1089@gmail.com	المصلحة المعتبرة من اشتراط المشرع العراقي منزل الزوجية في جريمة زنا الزوج	179-189

The Extent of Artificial Intelligence Application in Combating Tax Evasion in Iraq

Dr. Noor Adnan Dakhel Saeed Al Shamri

Middle Technical University, Technical Administrative College – Baghdad-Iraq

nor.adnan2233@gmail.com



Article Info.

Article Progress:

Received
11/4/2025

Accepted
15/5/2025

Publishing
25/6/2025

First Author

<https://doi.org/0009-0008-4197-6786>

Abstract

Tax evasion is a negative behavior that conflicts with social justice and the principle of solidarity among individuals in bearing the tax burden. This deprives the public treasury of a significant portion of the revenues it relies on to finance public spending and implement the government's financial plan in various areas that achieve the public interest. With the advent of the technological revolution, artificial intelligence has emerged as one of the modern technologies serving humanity in various fields, including tax collection. This technology plays an effective oversight role in monitoring and identifying suspicious activities undertaken by some taxpayers to evade and avoid paying their due taxes. This modern technology operates with intelligence, speed, and accuracy that exceeds the efforts expended by humans in the same field. It also reduces or eliminates errors in tax estimation and collection through automation and accurate data analysis. It also provides recommendations and solutions that alert management to thwart attempts at tax manipulation before they occur, enabling it to exercise effective proactive oversight in detecting suspicious cases and reducing tax evasion. However, despite the important role of this technology, it faces a number of challenges that hinder its implementation in Iraq. Among these challenges is the lack of tax legislation regulating the mechanism for activating this technology and its implementation in the field of tax collection. At the end of the research, we reached a conclusion that included a number of conclusions and recommendations

Citation: Nour Adnan Dakhel Saeed Al-Shammari, *The extent of Artificial Intelligence in Combating Tax Evasion in Iraq*, Researcher Journal for Legal Sciences, Vol. 6, No. 1, June, 2025, Pages 145-158, MDOI: <https://doi.org/10.37940/JRLS.2025.6.1.8>.

This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>)

Publisher: College of Law, University of Fallujah

Keywords: Artificial intelligence, tax evasion, tax, public revenue, public treasury, tax administration.

مدى تطبيق الذكاء الاصطناعي في مكافحة التهرب الضريبي في العراق

م.د. نور عدنان داخل سعيد الشمري

الجامعة التقنية الوسطى / الكلية التقنية الإدارية - بغداد - العراق

الخلاصة

معلومات المقالة

يعد التهرب الضريبي من السلوكيات السلبية التي تتعارض مع العدالة الاجتماعية ومبدأ التضامن بين الأفراد في تحمل العبء الضريبي، مما يترتب عليه حرمان الخزينة العامة من جانب مهم من الإيرادات التي تعتمد عليها في تمويل الإنفاق العام، من أجل تنفيذ الخطة المالية للحكومة في المجالات المختلفة التي تحقق الصالح العام. ومع ظهور الثورة التكنولوجية برز الذكاء الاصطناعي كأحد التقنيات الحديثة التي تخدم البشرية في الميادين المختلفة، ومنها ميدان تحصيل الضرائب، من خلال دوره الرقابي الفعال في رصد وتحديد النشاطات المشبوهة التي يقوم بها بعض المكلفين، من أجل التهرب والتوصل من تسديد الضرائب المستحقة بدمتهم. إذ تعمل تلك التقنية الحديثة بذكاء وسرعة ودقة تفوق الجهد الذي يبذله البشر في المجال ذاته، كما تقلل معه أو تتعدى الأخطاء عند تقدير الضرائب وتحصيلها، من خلال أتمتة البيانات وتحليلها بشكل دقيق. كما يقدم توصياته وحلوله التي تنبه الإدارة، لإحباط محاولات التلاعب الضريبي قبل حدوثها، مما يجعله يمارس رقابة سابقة فعالة في رصد الحالات المشبوهة، والحد من التهرب الضريبي. ولكن على الرغم من الدور المهم لهذه التقنية، إلا أنها تصطدم بجملة من التحديات التي تعرقل تطبيقها في العراق. ومن هذه التحديات والعقبات، عدم وجود تشريع ضريبي ينظم آلية تفعيل تلك التقنية، والشروع بتطبيقها في مجال تحصيل الضرائب. وفي نهاية البحث توصلنا إلى الخاتمة التي تضمنت جملة من الاستنتاجات والتوصيات.

تاريخ الاستلام
٢٠٢٥/٤/١١

تاريخ القبول
٢٠٢٥/٥/١٥

تاريخ النشر
٢٠٢٥/٦/٢٥

١. المقدمة

تعد الضرائب أحد الإيرادات المهمة التي تعتمد عليها الحكومة في تمويل الخزينة العامة، وتنفيذ سياستها المالية وتحقيق أهدافها المختلفة للوصول إلى تحقيق المنفعة العامة للمجتمع. ولكن هذا المورد المهم يصطدم بعقبة أزرية تتمثل بالتهرب الضريبي الذي يعد من التحديات التي تواجه الحكومة، لما يترتب عليه من ضياع جانب كبير من إيرادات الخزينة، ويصيب موازنتها بالعجز، مما ينعكس سلبيًا على السياسة الإنفاقية للحكومة في تحقيق الأهداف العامة. ومع التطور الذي شهده العالم في مجال تكنولوجيا المعلومات، برز الذكاء الاصطناعي كأحد الأدوات التي يمكن أن تستخدمها الحكومات في الحد من حالات التهرب من دفع الضرائب، إذ يحل الذكاء الآلي محل الجهد البشري في إجراء التحاسب الضريبي، وتدقيق المعاملات الضريبية، وتقدير الضريبة على الأشخاص، ورصد الحالات المشبوهة، وتعزيز الشفافية في العمليات المالية، والقضاء على التلاعب والفساد الإداري، من أجل تعظيم الإيرادات العامة وزيادة معدلاتها. فالذكاء له قدرة على التعامل مع البيانات الضريبية، وتحليلها بدقة عالية وفعالة بالشكل الذي يسهم في الكشف عن حالات التهرب الضريبي، والاحتيال على الإدارة الضريبية، والقضاء على تلك الظاهرة السلبية. ولكن يصطدم تطبيق تلك التقنية، لاسيما في العراق بجملة من التحديات والعقبات التي تتطلب إيجاد الحلول المناسبة، من أجل تفعيل هذه التقنية المتطورة التي تلعب دورًا مهمًا في الحفاظ على الإيرادات الضريبية

١-١- مشكلة البحث

تتجلى مشكلة البحث في طرح التساؤلات الآتية:

أولاً: ما دور الذكاء الاصطناعي في الحد من حالات الاحتيال والتهرب الضريبي في العراق؟

ثانياً: هل يؤثر التهرب الضريبي على إيرادات الخزينة العامة؟

ثالثاً: ما هي التحديات التي تقف عائقاً أمام الحكومة والتي تحول دون تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي في العمليات الضريبية، كتقدير الضريبة على المكلفين، وتحصيلها منهم؟

رابعاً: هل هناك حلول ممكن أن تعتمد عليها الحكومة، من أجل تفعيل تقنية الذكاء الاصطناعي في المجال الضريبي، والحد من التهرب الضريبي؟

١-٢- فرضية البحث

نفترض من خلال البحث أن التهرب الضريبي من الأفات التي تستنزف الإيرادات الضريبية، لما يترتب عليها من حدوث عجز في الموازنة العامة، مما يعيق تنفيذ الخطة المالية للحكومة. مع افتراض أن الذكاء الاصطناعي يلعب دورًا مهمًا في الحفاظ على تلك الإيرادات من التلاعب والاحتيال والتهرب من دفعها، بالشكل الذي يعظم موارد الخزينة العامة للدولة. كما نفترض وجود عقبات وتحديات تقف عائقاً أمام الحكومة، تحول دون تطبيق تلك التقنية في مجال التحاسب الضريبي. مع اقتراح حلول مناسبة، من أجل تطبيق تلك التقنية على أرض الواقع، وتذليل الصعوبات التي تحول دون ذلك.

١-٣- أهداف البحث

يهدف البحث إلى الكشف عن دور الذكاء الاصطناعي في التنبؤ والكشف عن حالات التهرب الضريبي، وتعزيز الشفافية المالية، مما يزيد من ثقة المكلفين بالإدارة الضريبية، من خلال تحليل البيانات الضريبية للمكلفين بشكل دقيق يفوق الجهد البشري، وتسهيل عمليات الإقرار الضريبي، بالشكل الذي يسهم في تحسين كفاءة التحصيل الضريبي، وزيادة الإيرادات الضريبية.

١-٤- أهمية البحث

يلعب الذكاء الاصطناعي دورًا بارزًا في تدقيق المعاملات الضريبية، من خلال معالجة البيانات بدقة عالية وسرعة فائقة، مما يجعله متفوقًا على الجهد البشري في رصد الأنشطة المشبوهة، والسلوكيات الاحتيالية للتهرب من تسديد الضريبة. فيشكل رقابة فعالة سابقة، مما يحبط أي محاولة مستقبلية للاحتيال على الإدارة الضريبية. كما يقدم التوصيات والحلول التي من شأنها تنبؤ الإدارة للتغيرات التي يستغلها المتهربين للتوصل من دفع الضرائب. وهذا من شأنه يسهم بشكل كبير في الحفاظ على موارد الخزينة، ويسهل تنفيذ السياسة المالية للحكومة.

١-٥- منهجية البحث

سنتبع في بحثنا المنهج الاستنباطي باعتباره المنهج الملائم، من أجل اختبار فرضية البحث، والتوصل إلى الأهداف، من خلال اثبات أن التهرب الضريبي يستنزف موارد الخزينة العامة للدولة، من خلال تبني بعض المكلفين لأساليب وسلوكيات احتيالية للتوصل من تسديد الضريبة المستحقة بدمتهم للإدارة الضريبية، ومدى تطبيق تقنية الذكاء الاصطناعي في مكافحة تلك الظاهرة السلبية.

١-٦- خطة البحث

من أجل الإحاطة بموضوع البحث، والمشكلة البحثية المطروحة على بساط البحث العلمي لا بد لنا من تقسيمه على ثلاث أجزاء، الأول، خصصناه للإطار المفاهيمي للذكاء الاصطناعي والتهرب الضريبي، من خلال تقسيمه على فرعين، سنتطرق في الأول، لمفهوم الذكاء الاصطناعي. أما الثاني، فسنعرضه لمفهوم التهرب الضريبي. أما الجزء الثاني، فسيكون محلاً للبحث في تطبيق الذكاء الاصطناعي في الأنظمة الضريبية، من خلال تقسيمه على فرعين، الأول، لدور الذكاء الاصطناعي في رصد التهرب الضريبي. وفي الثاني، نستعرض تجارب الدول في تبني الذكاء الاصطناعي في المنظومة الضريبية. أما في الجزء الثالث، سنبحث في التحديات التي تواجه الإدارة الضريبية في تطبيق الذكاء الاصطناعي. وفي الخاتمة نتوصل إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات.

٢- الاطار المفاهيمي للذكاء الاصطناعي والتهرب الضريبي

يعد التهرب الضريبي من الآفات التي تصيب الخزينة العامة ، والتي تعود إلى جملة من الأسباب التي تتضافر جميعها في تفشي هذه الظاهرة. إذ إن قلة الوعي الضريبي لدى المكلفين حول أهمية الضرائب ودورها في بناء المجتمعات وتطورها، وضعف الرقابة الضريبية على النشاط الضريبي، والفساد الإداري الذي ينخر الجهاز الإداري ، كل ذلك وأكثر يسهم في انتشار تلك الظاهرة على مدى واسع ، فتعكس آثارها السلبية على حجم الإيرادات العامة، فيتسبب في ضياع الكثير من الإيرادات اللازمة لتطوير وتحسين الخدمات العامة التي يحتاجها الجمهور، كخدمات الامن والقضاء والصحة والتربية والتعليم والرعاية الاجتماعية .. الخ، كما يتسبب في حدوث عجز في الموازنة يمثل في عدم التوازن بين النفقات الواجب صرفها وبين الإيرادات اللازمة لتغطية ذلك الانفاق، فتلجأ الدولة إلى سد ذلك العجز، من خلال اللجوء إلى الاقتراض، مما يتسبب في تعظيم الازمة، لما للقرض من آثار سلبية على الدولة، لاسيما القروض الخارجية. وهذا يقود في نهاية الامر إلى الاضرار بالاقتصاد الوطني. من أجل ذلك اتجهت الكثير من دول العالم إلى استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي التي تعد من التقنيات الحديثة التي رافقت التطور الحاصل في العالم والذي يمكن أن تستعين به الحكومة (الإدارة الضريبية) كأداة مهمة تمكنها من مكافحة التهرب الضريبي، والحد من السلوكيات والافعال التي تتعارض مع مبدأ التضامن الاجتماعي والتي يترتب عليها حرمان الخزينة من حقها المشروع في الحصول على الإيرادات. لذا وفي ضوء ما سبق، لا بد من البحث في مفهوم الذكاء الاصطناعي من حيث تعريفه وبيان أهم خصائصه وذلك في المطلب الأول، أما المطلب الثاني، فسيكون محلاً للبحث في مفهوم التهرب الضريبي من حيث تعريفه وصوره وبيان أسبابه. وفقاً للتفصيل الآتي:

١-٢- مفهوم الذكاء الاصطناعي

لا بد لنا وقبلولوج في موضوع بحثنا التطرق إلى مفهوم الذكاء الاصطناعي من حيث تعريفه، وأهم الخصائص التي تميزه وفقاً لما يأتي:

١-١-٢- تعريف الذكاء الاصطناعي

قد ظهر مصطلح الذكاء الاصطناعي من خلال العالم جون مكارثي عام ١٩٥٥ الاستاذ في جامعة (Darmouth) الذي طرحه لأول مرة على أنه علم قائم على هندسة صناعة الآلة الذكية والذي يكون له القدرة على التعلم والقيام بالعمليات المناسبة لحل المشكلات وتحقيق الغايات والاهداف في ظل العالم الذي يتغير بصورة مستمرة. ويمكن لهذه الآلة ان تحل محل الانسان في القيام بالوظائف التي يقوم بها العقل البشري^(١). مع ذلك فقد تعددت التعريفات لهذا المصطلح، ولا يوجد تعريف جامع له، بسبب اختلاف وجهات النظر و آراء الكتاب والباحثين والمختصين في هذا المجال. وإلى اختلاف مجالات اهتمامهم البحثية ، إذ ان الذكاء الاصطناعي علم واسع شامل لعلوم مختلفة، كعلم الحاسوب والعلوم الطبية والعلوم الاقتصادية والاجتماعية وعلم النفس وغيرها. كما ساهمت حادثة هذا المصطلح وتعقيد الفكرة القائم عليها إلى تعدد التعريفات وصعوبة وضع تعريف يعكس نظام عمله بشكل دقيق وشامل^(٢).

فقد عرفه البعض على انه " فرع من فروع علم الحاسبات ، وهو العلم الذي يجعل الآلات تفكر مثل البشر، أي حاسوب له عقل يحاكي القدرات الذهنية البشرية وأنماط عملها"^(٣).

كما عرفه آخرون على أنه " علم حقق تغييرات جذرية لمست المجتمع الدولي في كل مجالات الحياة ، وحقق بنية أساسية في التنمية، لكي توفر مستقبلاً مشرقاً ومجتمعاً له سمة الذكاء والقوة في التغلب على المشكلات المستعصية"^(٤).

كما يعرف على أنه " قدرة الآلة على القيام بالمهام التي تحتاج للذكاء البشري عند ادائها ، مثل الاستنتاج المنطقي والتعلم والقدرة على التعديل"^(٥).

أما البعض الآخر، فقد عرفه على أنه " قدرة الآلة على محاكاة العقل البشري وطريقة عمله، مثل قدرته على التفكير، والاكتشاف والاستفادة من التجارب السابقة، وذلك عن طريق كتابة برمجيات وتنفيذها وملاحظة سلوكها وتعديلها"^(٦).

كما عرفه بعض الكتاب على أنه " أصول المعلومات كبيرة الحجم وعالية السرعة والتنوع والتكلفة تتطلب أشكلاً مبتكرة لمعالجة المعلومات لتعزيز الرؤية واتخاذ القرارات"^(٧).

(١) د. صلاح حامد محمد حسنين: تقنيات الذكاء الاصطناعي وتأثيراتها المحتملة على النظم الضريبية ، بحث منشور في مجلة البحوث الفقهية والقانونية ، كلية الشريعة والقانون ، جامعة دمنهور ، العدد ٤٤ ، يناير ٢٠٢٤ ، ص ٢٢٧.

(٢) د. موسى اللوزي : الذكاء الاصطناعي في الاعمال ، بحث منشور في وقائع المؤتمر السنوي الحادي عشر (ذكاء الاعمال واقتصاد المعرفة) ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، عمان ، الأردن ، ٢٠١٢ ، ص ٢٠ .

(٣) د. هناء رزق محمد : أنظمة الذكاء الاصطناعي ومستقبل التعليم ، مجلة دراسات في التعليم الجامعي ، العدد ٥٢ ، المجلد ٥٢ ، يوليو ٢٠٢١ ، ص ٥٧٣. متاح على الموقع الالكتروني على الرابط https://deu.journals.ekb.eg/article_224996.html. تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٢/١٢.

(٤) أحمد طه العربي عبد الفتاح : دور الذكاء الاصطناعي في زيادة الإيرادات الضريبية ، بحث منشور في مجلة الفكر القانوني والاقتصادي ، كلية الحقوق ، جامعة بنها ، العدد الأول ، السنة الثالثة عشر ، ٢٠٢٣ ، ص ١٠٠٥ .

(٥) د. محمد فهمي طلبة وآخرون : الحاسب والذكاء الاصطناعي ، مجموعة كتب دلتا ، مطابع المكتب المصري الحديث ، ١٩٩٤ ، ص ٢٨.

(٦) د. عبد اللاه إبراهيم الفقي : الذكاء الاصطناعي والنظم الخبيرة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ٢٠١٢ ، ص ٨.

(٧) د. محمد فتحي محمد إبراهيم : التنظيم التشريعي لتطبيقات الذكاء الاصطناعي ، بحث منشور في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، العدد ١٨ ، سبتمبر ٢٠٢٣ ، ص ١٠٣٢. متاح على الرابط الالكتروني https://mjle.journals.ekb.eg/article_282444_9f667d62776f368dd036c9d9aac7a81a.pdf ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٢/١٢.

ومن جانبنا نعرف الذكاء الاصطناعي على أنه " تقنية من تقنيات الثورة التكنولوجية الحديثة التي اجتاحت العالم، والتي استعانت بالآلات الذكية التي حلت محل البشر في القيام بالمهام المختلفة كتقدير الضرائب وتحصيلها من المكلفين بدقة وسرعة مع محاكاة العقل البشري وطريقة تفكيره في تنفيذ تلك المهام".

إن الهدف من الذكاء الاصطناعي يتمثل في تحويل الحاسوب من مجرد أداة مفيدة وضرورية إلى أداة ذات قيمة لا تقدر بثمن في خدمة البشرية، وبالتالي لا يمكن الاستغناء عنها في تسيير شؤون الحياة اليومية للإنسان. فمن خلال تطبيق تقنية الذكاء الاصطناعي يتم التعامل مع الحاسوب عن طريق لوحة المفاتيح أو الميكروفون وباستخدام اللغة التي يختارها الإنسان مثلما يتعامل مع الشخص العادي، وبالتالي يستطيع سؤال جهاز الحاسوب عن أي سؤال في مجال معين سواء معلومات عامة أو اقتصادية أو طبية أو اجتماعية وغيرها، فيفهم الحاسوب السؤال ويرد عليه بأفضل اجابة معتمدًا على المعطيات والمعلومات التي استخلصها من الحوار^(١).

تجدر الإشارة إلى أن على الرغم من تعدد التعريفات حول الذكاء الاصطناعي، إلا أنها اتفقت على أن هذا المصطلح ينصرف إلى تصميم وبرمجة الحاسوب، من أجل القيام بالمهام والعمليات التي تتطلب ذكاء البشر في إنجازها. كما هذه التقنية الحديثة تحاول فهم الطريقة التي يفكر فيها البشر ولها القدرة على تعلم اللغات الطبيعية، وإنجاز المهام باحترافية ودقة عالية، كما لها قدرة على تخزين الخبرات الإنسانية المتراكمة واستخدامها في عملية اتخاذ القرارات. كما أولت دول العالم اهتمامًا منقطع النظير بالذكاء الاصطناعي، لاسيما بعد التطور التكنولوجي الذي شهده العالم. إذ ساهم الذكاء في خدمة البشرية من خلال تطوير العديد من المجالات كالطب والقانون والتعليم والزراعة والصناعة والإلكترونيات والفضاء الخارجي والمجال الحربي ومختلف العلوم الأخرى. إذ يعمل في ظل الظروف الشاقة بدقة وسرعة في الوقت الذي لا يتحمل الإنسان العمل في ظل مثل تلك الظروف وبنفس الكفاءة من خلال تزويد المؤسسات بالقرارات الإدارية الصائبة في مجال معين وتوضيح أهم الأسباب التي تم الاستناد إليها في ذلك القرار من خلال قدرتها الفعالة على تذليل العقبات وإيجاد الحلول للمشكلات المعقدة والوصول إلى تحقيق المكاسب المادية والتخطيط لمستقبل مزدهر لتلك المؤسسات للوصول إلى الحد من حالات التهرب الضريبي والقضاء عليها وزيادة الحصيلة الضريبية، مما يخدم المجتمع وزيادة الدخل القومي^(٢).

٢-١-٢- خصائص الذكاء الاصطناعي

يتميز الذكاء الاصطناعي بجملة من الخصائص والمميزات التي جعلت منه أداة هامة وبارزة يتميز عن الكثير من التقنيات الحديثة، إذ يتميز بقدرته على الفهم والادراك والتفكير في حل المشكلات والتعامل مع جميع المواقف الصعبة في ظل غياب المعلومة الكاملة. إذ تكون له خاصية متميزة، من خلال اكتساب المعرفة وتطبيقها، عن طريق التعلم والفهم من الخبرات والتجارب السابقة. كما يمكنه تقديم المعلومات والإرشاد، من أجل اتخاذ القرارات^(٣). كما يتميز بقدرته على اكتساب المعرفة وتطبيقها، فله إمكانية التعلم والاستفادة من الخبرات السابقة، من أجل إعادة توظيفها مرة أخرى في مواقف جديدة مماثلة. كما يتميز بقدرته على الاستجابة السريعة ومواكبة المواقف والظروف المختلفة، على الرغم من صعوبتها وتعقيدها^(٤).

علاوة على ذلك فالذكاء الاصطناعي يتميز بعمله في تحسين جودة المعلومات الحاسوبية، فعندما تستخدم المؤسسات برامج الذكاء، فإنها بذلك تعمل على توفير الوقت والجهد وتحسن من كفاءة العمل، ويعمل على تدقيق البيانات، من خلال التنبيه وبشكل تلقائي عند ادخال بيانات غير صحيحة، مما ينعكس على جودة المعلومات الحاسوبية^(٥). وبالتالي فالذكاء له القدرة على التعلم من تلك الأخطاء، فينعكس ذلك ذلك على أدائه المستقبلي نتيجة استفادته من الأخطاء السابقة. وترتبط قدرته على التعلم، من خلال اكتشاف التماثل بين القضايا، واستبعاد المعلومات غير المناسبة^(٦).

إن الذكاء الاصطناعي له القدرة على محاكاة الذكاء البشري، فإذا أجرينا مقارنة بين الحاسوب الآلي وبين العقل البشري، سنلاحظ أن الحاسوب يملك وسائل للمدخلات وأخرى للمخرجات لديها القدرة بشكل نسبي على فهم جانب من مدركات الإنسان. ولقد أجريت الكثير من الاختبارات منها (قدرة تلك الحواسيب الآلية على معالجة النصوص والحروف، والقدرة على معالجة الأرقام، والقدرة على فهم المنطق، والقدرة على التجريد وفهم المشكلة، والقدرة على التقدير السليم). فكانت النتائج النهائية جيدة نوعًا ما، إذ صممت على أساس السرعة والدقة، وبالتالي فالحاسوب يختلف عن العقل البشري في التمتع بالقدرة والمميزات الفريدة من نوعها، إذ يتميز عنه بسرعة الاستيعاب ومعالجة العمليات وفهمها وتخزينها وانتاجها بشكل دقيق^(٧).

فالذكاء الاصطناعي يعد أحد فروع علوم الحاسبات وأهم الركائز التي تستند عليها التكنولوجيا الحديثة في عصرنا الحالي الذي ينصرف اهتمامه إلى إيجاد وسائل وطرق لصنع آلات ذكية تتفوق على الذكاء البشري وتتصرف تصرفاتهم وتقوم بمهام مختلفة (كالفهم، والتعلم، والتعرف على الوجه، والإدراك، والتخطيط، وتمييز الكلام، والتفكير العقلي والمنطقي)، مما يجعل الآلات لها عقل يضاهي العقل

(١) د. محمد فهمي طلبية وآخرون، المصدر السابق، ص ٥.

(٢) د. أحمد طه العربي عبد الفتاح، دور الذكاء الاصطناعي في زيادة الإيرادات الضريبية، المصدر السابق، ص ٩٩٥.

(٣) د. ديوان عبد الرزاق: استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تنفيذ المهام الرقابية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على القطاع العام، ٢٠٢١، ص ٩.

متاح على الرابط الإلكتروني https://www.arabosai.org/fileadmin/Contenu/Winning_articles___research/1628502259.pdf

(٤) د. فايز جمعة النجار: نظم المعلومات الإدارية (منظور إداري)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٠، ص ١٧٠.

(٥) علياء مهدي علي: تأثير الذكاء الاصطناعي في جودة التقارير المالية وانعكاسه على متخذي القرار، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، ٢٠٢٣، ص ٣٧.

(٦) د. أحمد طه العربي عبد الفتاح، دور الذكاء الاصطناعي في زيادة الإيرادات الضريبية، المصدر السابق، ص ١١٠١.

(٧) المصدر السابق، ص ١٠١٢.

البشري. مما يجعل الذكاء الاصطناعي أحد التقنيات الحديثة المهمة التي تخدم المجتمعات، من خلال تأثيره وتوغله في جوانب الحياة المختلفة، مما يجعله قادرًا على رسم ملامح المستقبل للمجتمع البشري^(١).

٢-٢- مفهوم التهرب الضريبي

يعد التهرب الضريبي من الظواهر السلبية المنتشرة في جميع الدول ولا تقتصر على الدول النامية، بل تتوسع لتشمل الدول المتقدمة على حد سواء. والذي ينصرف إلى استخدام المكلفين بالضرائب سواء كانوا اشخاص طبيعيين أو معنويين طرقًا ووسائل احتيالية مخالفة للقانون من أجل التهرب من دفع الضريبة المستحقة بدمتهم إلى الإدارة الضريبية. لذلك تحشد تلك الدول طاقاتها وامكانياتها في سبيل مكافحة تلك الظاهرة والقضاء عليها، لما يترتب عليها من استنزاف موارد الخزانة العامة وضياع جانب مهم وحيوي من مصادر إيراداتها العامة التي تمول من خلالها الموازنة العامة، من أجل تحقيق أهداف السياسة المالية للحكومة. وفي ضوء ما سبق، ومن أجل الإحاطة بموضوع بحثنا، لا بد لنا من استعراض مفهوم التهرب الضريبي من حيث تعريفه وصوره واسبابه وفقًا للتفصيل الآتي:

٢-٢-١- التعريف الاصطلاحي للتهرب الضريبي

لم تنطرق التشريعات الضريبية العراقية إلى تعريف للتهرب الضريبي، واكتفت بوضع النصوص القانونية التي تنظم تلك الظاهرة على اعتباره أحد المخالفات التي جرمها القانون وفرض عقوبات تتراوح بين الغرامة والحبس على من يثبت ارتكابه سلوكًا يترتب عليه ضياع حق الدولة في الحصول على الإيرادات الضريبية. وترك مهمة وضع التعريفات للفقهاء والباحثين في هذا المجال. فالتهرب الضريبي يراد به " محاولة المكلف للتصل من دفع الضرائب المستحقة عليه كليًا أو جزئيًا، وذلك باستعمال وسائل وأساليب مخالفة للقانون تحمل طابع الغش"^(٢).

كما عرفه البعض على أنه " لجوء بعض أفراد المجتمع إلى محاولة التخلص بثتى الطرق والأساليب من أداء الضريبة المفروضة على دخولهم و ثرواتهم"^(٣).

وعرفه آخرون على أنه " تخلص المكلف من التزامه القانوني بدفع الضريبة المستحقة عليه كليًا أو جزئيًا باتباع طرق احتيالية مخالفة للقانون"^(٤).

مما سبق، نلاحظ أن تعريفات الفقه لظاهرة التهرب الضريبي، تنصرف جميعها إلى التعبير عن وجود سلوك غير مشروع ينصرف إلى بالاحتيال، من خلال الوسائل التي جرمها القانون، بهدف التخلص من العبء الضريبي، لقناعتهم بأن الدولة ليست صاحبة الحق في الحصول على اموالهم التي حصلوا عليها من خلال ممارستهم للأنشطة المختلفة والتي حددها القانون ضمن الأوعية التي تفرض عليها الضرائب، من أجل إعادة توزيع الدخل القومي بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، وتوجيه الإيرادات الضريبية للإنفاق على الخدمات المختلفة التي تحقق في النهاية الصالح العام. ومن خلال التعاريف يمكن تحديد العناصر الأساسية للتهرب الضريبي :-

١- عدم التزام المكلف بدفع الضريبة رغم وجود القانون .
٢- انخفاض حصيلة الإيرادات الضريبية بغض النظر إذ كان التهرب كليًا أو جزئيًا .
٣- تعتبر خرقًا لأحد القواعد الضريبية وهي قاعدة العدالة، مما يؤدي إلى عدم المساواة في توزيع الأعباء العامة بين المكلفين بدفع الضرائب لتغطية النفقات العامة للدولة .

ومن جانبنا نعرف التهرب الضريبي على أنه (سلوك احتيالي مخالف للقانون يقوم به بعض المكلفين، من أجل التخلص من العبء الضريبي بصورة كلية أو جزئية، مما يترتب عليه ألحاق الضرر بالخزانة العامة للدولة).

٢-٢-٢- صور التهرب الضريبي

يترتب على التهرب الضريبي نتيجة أساسية هي فقدان الدولة لجزء من إيراداتها التي تحصل عليها عن طريق الضرائب، إلا أنه ينقسم إلى أقسام عدة وفقًا لزاوية النظر إليه، فإذا أخذنا في الاعتبار مشروعيتها فإنه يكون أما تهربًا مشروعًا أو غير مشروع، وإذا نظرنا إليه من ناحية الحجم كان كليًا أو جزئيًا. ومتى كان أساس النظر إقليميًّا، فهو أما تهرب دولي أو داخلي. وفيما يلي أهم تلك الأقسام :-

١- بموجب معيار المشروعية يصنف التهرب إلى التهرب المشروع (التجنب الضريبي) والتهرب غير المشروع : أ- التهرب المشروع (التجنب الضريبي)

وهو ما يطلق عليه أحيانًا بالتجنب الضريبي، ويقصد به ما يعتمد إليه الأفراد (المكلفون) من الاستفادة مما في قانون الضريبة من ثغرات ينفذون منها للتخلص من أداء الضريبة، إذ يتجنب المكلف دفع الضريبة من خلال تجنب الواقعة المنشأة للضريبة. ففي هذه الحالة يتمتع الأفراد عن القيام بالعمل المسبب للخضوع للضريبة، يتمتع الأفراد عن شراء سلعة، يعلم أنه تفرض عليها ضريبة غير مباشرة سوف يتحملها لو اشترى تلك السلعة، أو قد يرى أن نشاطًا ما لا يخضع للضريبة فيمارسه ويستثمر فيه أمواله كالمشاريع الزراعية والحيوانية وغيرها. وبالتالي لا يعاقب القانون على ذلك حتى ولو رافق ذلك سوء النية، لأن الواقعة المنشأة للضريبة لم تتحقق طبقًا للقانون^(٥).

(١) د. مجدي صلاح طه المهدي : التعليم وتحديات المستقبل في ضوء فلسفة الذكاء الاصطناعي، بحث منشور في مجلة تكنولوجيا التعليم والتعلم الرقمي، ص ١٠٨، متاح على الموقع الإلكتروني على الرابط https://jetdl.journals.ekb.eg/article_210656_d681972f56011288e21e5cd42aff007c.pdf، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٢/١٤.

(٢) د. أحمد حسن غلاب : الأصول العلمية للضرائب، مكتبة التجارة والتعاون للنشر، مصر، ١٩٧٧، ص ١٦٠.

(٣) د. يونس أحمد البطريق: المالية العامة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٤، ص ١١٣.

(٤) د. جهاد سعيد خصاونة : علم المالية العامة والتشريع الضريبي بين النظرية والتطبيق، ط ١، دار وائل للنشر، ٢٠١٠، عمان، الأردن، ص ٢٢٤.

(٥) د. جهاد سعيد خصاونة، علم المالية العامة والتشريع الضريبي، المصدر السابق، ص ٣٢٥.

ب - التهرب غير المشروع

هو التهرب الذي يتضمن غشاً أو احتيالياً يلجأ اليه المكلف بالضريبة للتخلص من الضريبة، إذ يعتمد المكلف على عدم مسك السجلات لأغراض ضريبة الدخل، ويلجأ إلى هذا الأسلوب عندما تكون الغرامات المفروضة على عدم مسك السجلات قليلة قياساً إلى الضريبة المفروضة، كذلك قيام المكلف بتزوير سجلاته ودفاتره، من أجل التلاعب بمصادر دخله وزيادة نفقاته. كما يتجه إلى إخفاء بعض مصادر الدخل بشكل كامل حيث يقدم إقراره لدى دوائر الضريبة ببعض تلك المصادر ويخفي البعض الآخر^(١).

٢- بموجب معيار الإقليمية تصنف التهرب الدولي والتهرب الداخلي :

أجمع كتاب المالية في تقسيمهم للتهرب الضريبي استناداً إلى معيار الإقليمية إلى تهرب خارجي يقع خارج الحدود السياسية للدولة، وتهرب داخلي يقع داخل هذه الحدود، وهذا ما يتم توضيحه وفق التقسيم الآتي :

أ. **التهرب الدولي** :- ويقصد به ذلك الشكل من التهرب الذي يرتكب خارج حدود الدولة صاحبة الحق في فرض الضريبة على المكلف. يؤثر هذا النوع من التهرب بثروة البلاد القومية، وذلك لخروج جزء من إيراداتها إلى البلاد الأجنبية، حيث تكون الظروف الضريبية في بعض الأحوال أفضل للمكلف منها في دولته الأصلية، وذلك فإن وسائل مكافحة التهرب الدولي لن يتيسر أعمالها، لأن ضرر دولة ما بالتهرب قد يعود بالفائدة إلى الأخرى^(٢).

ب. **التهرب الداخلي** :- يقصد به استعمال المكلف اساليب احتيالية للتهرب من دفع الضريبة على أن يكون هذا التهرب داخل الدود الإقليمية للدولة، وهو يعد أكثر أنواع التهرب شيوعاً، حيث تعاني منه جميع الدول مهما اختلفت درجة تقدمها أو تخلفها. والأمثلة على هذا النوع من التهرب عديدة منها، زيادة النفقات باستخدام مستندات وهمية مما يقلل من الدخل الخاضع للضريبة، إن هذا النوع من التهرب غالباً ما يقع على أجزاء طفيفة من المبالغ المستحقة للخرافة العامة لكل ممول، وإن كان مجموعها يمثل قدرًا لا يستهان به بالنسبة إلى إيرادات الدولة، كما أنه في التجارة تزداد نسبة التهرب في حين نقل في الصناعة لأن العمليات الصناعية تمر بمراحل متعددة والتي تقع تحت ظل الرقابة والإشراف، كذلك يزداد التهرب في المنشآت الصغيرة ويقل في المنشآت الكبيرة لمسك الثانية الدفاتر الحاسوبية المنتظمة دون الأولى^(٣).

وتبرز أهمية التفرقة بين التهرب الداخلي والتهرب الدولي فيما يترتب على كل منهما من آثار، ذلك أن التهرب الداخلي وإن اضر بصورة مؤقتة بالخرافة العامة إلا أن مصدر الإيراد ووعاء الضريبة لا يزالان يوجدان في إقليم الدولة، أي يكونان جزءاً من ثرواتها القومية، في حين أن التهرب الدولي يضر بثروة البلاد القومية، لأنه يترتب عليه خروج جزء منها إلى خارج البلاد. كما أن وسائل مكافحته غالباً ما تكون عسيرة ومحفوفة بالصعاب.

٣- بموجب معيار الحجم يصنف التهرب إلى التهرب الكلي والتهرب الجزئي

هناك تقسيم آخر للتهرب الضريبي ينظر إليه من زاوية مقدار ما يتمكن منه المكلف في التخلص من الضريبة المستحقة قانوناً كلياً أو جزئياً وكالاتي:

أ. التهرب الجزئي

يراد بالتهرب الجزئي، التخلص من دفع تسديد الضرائب بصورة جزئية، من خلال استخدام الطرق الاحتمالية من قبل المكلف. ويتحقق ذلك من خلال قيامه بإخفاء النسبة الحقيقية لمبيعاته أو تقديم إقرار غير صحيح لا يعبر بشكل حقيقي عن حقيقة دخله. أو عدم مسكه الدفاتر التجاري بحسب نظام مسك الدفاتر التجارية، مما يدفع الإدارة إلى تقدير الضريبة جزائياً، وبالتالي تقدر عليه الضريبة بشكل أقل مما هو مقدر عليه في حال وجود ذلك الدفاتر، لأن الإدارة الضريبية ليس بمقدورها أن تتعرف على الدخل الحقيقي له^(٤). لذا اتجه التشريع الضريبي إلى وضع عقوبات على المكلف في حال عدم التزامه بنظام مسك الدفاتر التجارية من أجل ضمان التزام المكلفين بمسك الدفاتر التجارية، مما يسهل عمل الإدارة الضريبية في تقدير الضريبة المفروضة عليهم^(٥).

ب - التهرب الكلي

فيراد به التخلص من الدين الضريبي وعدم تسديده إلى الإدارة الضريبية بصورة كلية من خلال استخدام الطرق الاحتمالية، مما يترتب عليه ضياع جانب من إيرادات الخزينة العامة. كأن يمتنع عن التحاسب الضريبي من خلال إخفاء مصدر دخله عن طريق عدم تسجيل نشاطه الخاضع للضريبة لدى الإدارة الضريبية المسؤولة عن جباية الضرائب خلال السنة المالية، مما يترتب عليه مسؤولية قانونية^(٦).

(١) د. خالد شحادة الخطيب، د. أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، ط ٢، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٥، ص ٢١٩.

(٢) حيدر عمران سهران : التهرب من ضريبة الدخل والعوامل المسببة له وآلية مكافحته (بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب)، بحث منشور في مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعة بابل، العدد الثاني، المجلد العاشر، ٢٠١٨، ص ٤٨٨.

(٣) د. سوزان جلال عبد الشافي : التهرب الضريبي / دراسة في التشريع المصري والسعودي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة، العدد ٧٨، ديسمبر ٢٠٢١، ص ٧٥٩.

(٤) د. معتز علي صبار : التهرب الضريبي في العراق وطرق معالجته، بحث منشور في مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العدد الثاني، المجلد الثاني، ٢٠٠٩، ص ٣٢٩.

(٥) تنظر المادة (٥٦/أولاً) من قانون ضريبة الدخل العراقي النافذ رقم (١١٣) لسنة ١٩٨٢.

(٦) د. راند ناجي أحمد : علم المالية العامة والتشريع المالي في العراق، ط ٢، ٢٠١٢، ص ٩٩.

٢-٣-٢-٢ أسباب التهرب الضريبي

للتهرب الضريبي أسباب وعوامل لا يمكن حصرها جميعاً، وذلك لاختلاف طبيعة تلك الأسباب من دولة إلى أخرى ومن نظام اقتصادي أو اجتماعي إلى آخر ومن وقت لآخر، كذلك تختلف باختلاف النظام الضريبي الذي تعتمد عليه الدولة، وباختلاف درجة ثقافة وتطور المجتمع، ومدى رصانة ومثانة الوعي الضريبي والشعور بالمسؤولية لديهم. وتتمثل تلك الأسباب بما يأتي :-

١- الأسباب الاقتصادية

في فترة الانتعاش الاقتصادي يرتفع مستوى الناتج القومي ومن ثم يؤدي هذا إلى ارتفاع متوسط دخل الفرد سيعمل ذلك على زيادة المقدرة الفردية على تسديد الضريبة المفروضة على المكلف، وتبعاً لذلك يقل أو ينعدم التهرب، لأن المكلف لا يشعر بعبء الضريبة المفروضة عليه، فضلاً عن ارتفاع دخول المكلفين في مدة الانتعاش يؤدي إلى ورود فئات جديدة من الدخول إلى وعاء الضريبة الأمر الذي يعني عدم الحاجة إلى زيادة سعر الضريبة أو فرض ضرائب جديدة وبالنتيجة سيقبل التهرب الضريبي مادامت الأعباء ستوزع على عدد أكبر من المكلفين أو تشمل أوعية ضريبية جديدة. أما عند تعرض الاقتصاد للكساد أو الانكماش فيؤدي إلى انخفاض في متوسط دخل الفرد ومن ثم تدني قدرة المكلفين على تسديد الضرائب، لذا فإن مسالك التهرب ستغري المكلف على اتباع سبيل التهرب الضريبي^(١).

٢- الأسباب التشريعية

إن وجود الثغرات في النصوص القانونية يشكل خللاً في صياغة هذه النصوص بما يفتح المجال أمام المكلفين من خلال محاولاتهم استغلال هذه الثغرات للتهرب من دفع الضريبة. كما أن تعرض نصوص القوانين الضريبية إلى تعديلات كثيرة ومتواصلة قد توجد حالة من عدم الاستقرار لا بد من أن ينجم عنه أرباك في عمل السلطة المالية الجهة المنفذة للقانون، وقد يكون فرصة سانحة لبعض المكلفين مستغلين عدم إلمام موظفي السلطة المالية بالقوانين والتعليمات الصادرة للتهرب من دفع الضريبة. كما أن ضعف الجزاءات الضريبية المفروضة على المتهرب من دفع الضريبة، قد لا يكون رادعاً له ولغيره من ارتكاب مثل هذا الفعل^(٢). كما يعد ازدواج الضريبي من الأسباب التي تؤدي إلى التهرب الضريبي، ويراد به، فرض الضريبة أكثر من مره على الشخص ذاته، وعن نفس المال في المدة ذاتها^(٣).

إن سمة عدم الاستقرار تتسم بها معظم القوانين الضريبية وبخاصة قانون الدخل النافذ، إذ لا تكاد تخلو سنة من السنوات ومنذ تنفيذه من تدخل المشرع بتعديل أو إضافة، بحيث أصبح من العسير على موظفي الإدارة الضريبية الإلمام بكل هذه التعديلات والإضافات، وهو ما فتح الباب أمام المكلفين للتهرب من الضريبة. كما أن فرض أكثر ضريبة على نفس الشخص في أن واحداً يؤدي إلى زيادة الأعباء المالية الملقاة على عاتق المكلف دون الأخذ بنظر الاعتبار المقدرة التكليفية له، مما يزيد من دوافع المكلف للتهرب في الضريبة. لذلك يتعين على المشرع ألا يلجأ إلى الازدواج الضريبي إلا في أضيق الحدود.

٣- الأسباب الإدارية

وتتمثل بضعف كفاءة الإدارة الضريبية وعدم توفر التقنيات الحديثة التي تعمل على رفع مستوى الخدمات، وعجزها عن كشف وسائل التهرب التي يستعملها المكلف، وعدم قدرتها على ملاحقة الدخول التي يهربها في سنه معينه، يشجع هذا المكلف على الاستمرار في التهرب خلال السنوات التالية، كما أن نجاح المكلف في تهربه بهذه السهولة باستغلاله ضعف كفاءة الإدارة يدفع بقية المكلفين إلى السير على نفس المنوال. كما أن نقص القوى العاملة وتدني مستوى أداء منتسبي الهيئة العامة للضرائب ونقشي الفساد الإداري والمالي يسهم في ازدياد حالات التهرب الضريبي^(٤).

٤- الأسباب الأخلاقية

يعتبر ضعف المستوى الأخلاقي في الجماعة هو السبب الأهم في التهرب الضريبي، بمعنى أن المكلف عندما يخالف القوانين الضريبية لا يشعر انه يرتكب أثماً في حق المجتمع كشعوره عندما يقتل أو يسرق غيره. فهو يعتبر الضريبة شر لا بد منه وما التزمه بها إلا خوفاً من العقوبات^(٥).

أما في العراق فلا يوجد في واقع الأمر مقاييس معينة لدافع الوعي الضريبي فيها والذي يمكن من خلالها تحديد درجة معينة للوعي الضريبي، بسبب عدم اتجاه الدولة إلى اعتماد الضرائب كمورد مالي يعول عليه في تغطية النفقات العامة. بل كرسست اعتمادها على الثروات الطبيعية (كالنفط)، كذلك أدت الظروف الاقتصادية المتدهورة التي مر بها العراق إلى تدهور مستويات الدخل الحقيقي بسبب التضخم، مما انعكس على تدني مستوى معيشة غالبية المكلفين. ولهذا لم يدركوا ماهية الضريبة وأهدافها الإنسانية والاجتماعية، وأصبح ينظر إلى الضريبة على أنها سلب حق من حقوقه وأصبح التهرب منها نوع من الذكاء وحسن التصرف.

أن تحليلنا التفصيلي لكل سبب من هذه الأسباب لا يعني أننا نفضل بين سبب وآخر، فمشكلة التهرب الضريبي تعزى إلى جملة من الأسباب التي لا يمكن حصرها مهما بلغت الدقة، وذلك لتباينها في داخل الدولة الواحدة، كذلك مهما بلغت قيمة الضرائب المهربة في كل عام إلا أن أثارها جسيمة على الاقتصاد الوطني لهذه البلاد أو ذلك.

والتساؤل الذي يطرح هنا، هل يؤثر التهرب الضريبي على الإيرادات العامة للدولة؟

إن التهرب الضريبي يؤثر تأثيراً مباشراً على الإيرادات العامة التي تستخدمها الحكومة في تمويل الخدمات العامة، ودعم المشاريع التنموية، والقطاعات الانتاجية في سبيل إشباع الحاجات العامة للأفراد. فالتهرب يستنزف موارد الخزينة العامة، ويصيب موازنة الدولة

(١) د. جهاد سعيد خصاونة، المصدر السابق، ص ٢٢٩.

(٢) د. طارق الحاج: المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩، ص ١٣٣.

(٣) د. محمد حلمي مراد: مالية الدولة، القاهرة، ١٩٦٤، ص ٢٠٦.

(٤) د. خالد شحادة الخطيب، د. احمد زهير شامية: أسس المالية العامة، مصدر سابق، ص ٢١٧.

(٥) د. محمد سعيد فرهود: علم المالية العامة، معهد الإدارة العامة، الرياض، ١٩٨٢، ص ٤١٠.

بالعجز المالي، مما يعرقل تحقيق الخطط المرسومة، ويؤثر على جودة الخدمات العامة، كالتعليم والصحة والأمن والدفاع والبنى التحتية. كما يعكس نقص الإيرادات بشكل سلبي على تنفيذ المشاريع الاستثمارية في مجال التنمية المستدامة، ويضعف من ثقة المستثمرين في المركز المالي للدولة، مما يؤثر على النمو الاقتصادي للدولة.

٣- تطبيق الذكاء الاصطناعي في الانظمة الضريبية

سنناول في هذا المحل من البحث، دور الذكاء الاصطناعي في رصد التهرب الضريبي، وذلك في الفرع الأول. أما الفرع الثاني، فسيكون محلاً لاستعراض تجارب بعض الدول في تبني تقنية الذكاء الاصطناعي في المنظومة الضريبية. وفقاً للتفصيل الآتي:

٣-١- دور الذكاء الاصطناعي في رصد التهرب الضريبي

قد تبنت الكثير من دول العالم عن طريق ادارتها الضريبية سياسة جديدة تواكب التطور التكنولوجي الحاصل في العالم، من خلال استخدام الذكاء الاصطناعي للآلات التي تحاكي العقل البشري، بحيث يتم التعامل مع المعاملات المالية بتقنيات رقمية بدلاً عن المستندات الورقية التقليدية، مما يوفر الجهد والوقت وانجاز المعاملات بوقت قصير، فينعكس ذلك على تطور المنظومة الضريبية وتحسين كفاءة النظام الضريبي^(١). مما يسهم في الكشف المسبق عن حالات الاحتيال والتهرب من تسديد الضرائب، إذ أصبح الذكاء الاصطناعي نقطة فاصلة في تحول الإجراءات الضريبية، من خلال تحسين الكفاءة والشفافية في التحصيل الضريبي وصولاً لتبني افكار وخطط حديثة قائمة على تحليل البيانات، وأتمتة المهام الضريبية المتكررة، والحصول على المعلومات الضريبية، لاستخدامها في تقديم الخدمات للمكلفين، إذ يعتمد الذكاء الاصطناعي على الخوارزميات في تحليل البيانات الضريبية المتاحة، كمحاكاة للذكاء البشري، وبالتالي اصبح من الأدوات التي تساعد بشكل كبير في الكشف عن حالات الاحتيال والتهرب الضريبي^(٢). إذ أن الآلات الذكية تكون أكثر إدراكاً ومرونة في العمل وتكون لها قدرة على التنبؤ والتخطيط للمستقبل. مما تمكن الإدارة الضريبية التوسع والانتشار والوصول إلى شريحة أكبر من العملاء. كما أن الإجراءات المبسطة التي تقدمها تلك الآلات بعيداً عن الطرق التقليدية، تمكن المكلفين من الحصول على الخدمات اللازمة، مما يعزز الثقة بالنظام الضريبي ويوفر التكلفة والجهد في تسديدهم للضرائب المستحقة عليهم^(٣).

إن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي من جانب الإدارة الضريبية يتطلب توافر المعلومات الضريبية الخاصة بالمكلفين، من أجل إجراء التقدير الضريبي تمهيداً لإجراء التحاسب وتحصيل الضريبة المستحقة عليهم، مما يؤثر بشكل ايجابي على الحصيلة الضريبية ويرفع من معدلاتها ويرصد الحالات المشبوهة للتهرب. لذا فإن توافر المعلومات والبيانات عن المكلفين يرتبط بوجود نظام ضريبي فعال ومتطور. وبالتالي فإن رقمنة النظام يسهم بشكل فعال في تبسيط اجراءات التقدير والتحاسب الضريبي بشكل دقيق، مما يحقق العدالة بين المكلفين^(٤).

إن تبني تقنية الذكاء الاصطناعي في مجال الضرائب لها أهمية بالغة، من حيث تقليص الفجوة الضريبية، وتقليل مستويات الاحتيال والتهرب الضريبي، مما يزيد معه الامتثال الضريبي للمكلفين، بسبب الدقة العالية في رصد الحالات المشبوهة، ومن ثم ارسال ايعاز للإدارة الضريبية، من أجل اتخاذ الاجراءات اللازمة في فرض العقوبات على المخالفين وملاحقتهم قانونياً. مما دفع الكثير من المكلفين الذي يزاولون نشاطات تفرض عليها الضريبة بالتسجيل الطوعي لدى الإدارة الضريبية تمهيداً لمحاسبتهم ضريبياً. كما تساهم المعلومات الإضافية التي توفرها الإدارة في تحديث النظام المعلوماتي المتضمن بيانات الأوعية الضريبية بالشكل الذي يسهم في مواكبة زيادة الامتثال في تسديد الضرائب بين المكلفين^(٥). كما تتجلى أهمية تلك التقنية المستخدمة في الميدان الضريبي في تخزين الخبرة العلمية للعلماء في صورة برامج متاحة للاستخدام، كما يمكن تطويرها باستمرار لتواكب التحديثات المستمرة. وبالتالي تبقى هذه البرامج محفوظة ولا تتأثر بوفاة صاحبها أو هجرته، مما يسهل استشارتها والاستعانة بها في انجاز العمليات الضريبية كلما دعت الحاجة إلى ذلك، مما يسهم في تحقيق العدالة والمساواة بين المكلفين، ويرسخ الثقة بالإدارة الضريبية وتقل معه المنازعات الضريبية، مما ينعكس في المحصلة النهائية على حجم الإيرادات الضريبية^(٦).

إن استخدام الذكاء الاصطناعي يدعم العلاقة بين الإدارة الضريبية والمكلفين، إذ إن هذه التقنية تعمل على تتبع المعاملات المالية للمكلفين وتحليلها وكشف الأنشطة المشبوهة التي تشير إلى وجود تهرب ضريبي. ومن جانب آخر تتيح للمكلف تقديم استفساراته وملاحظاته حول الضريبة المفروضة عليه، وبالتالي تمكنه من الحصول على الإعفاءات والمزايا الضريبية بصورة ميسرة وبدون تعقيد^(٧). مما يسهم بشكل فعال في تحقيق العدالة الضريبية بين المكلفين، إذ إن تحديد الأنشطة المشبوهة التي تقترن بالغش والاحتيال للتهرب من

(١) رقية محمود اسحيل محمود : دور التحول الرقمي في تطوير النظام الضريبي وأثره على حصيلة الإيرادات الضريبية، بحث منشور في مجلة الجامعي، العدد ٣٩، ٢٠٢٤، ليبيا، ص١٥٣، منشور على الموقع الإلكتروني على الرابط <https://aljameai.org.ly/index.php/aljameai/article/view/937>، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٢/١٥.

(٢) Serrano Anton, F, Artificial Intelligence and TaxAdministration: Strategy, Applications and Implications, with (Special Reference to the Tax Inspection Procedure,World Tax Journal 2021 (Volume13), No. 4, 27September 2021,p :575-606.

(٣) د. سحر صبحي محمد الطويل : دور رقمنة مصلحة الضرائب العقارية في دعم الإيرادات الضريبية، بحث منشور في المجلة العلمية للدراسات التجارية و البيئية في جامعة قناة السويس، المجلد ١٤، العدد ٢، ٢٠٢٣، ص٢٣٤.

(٤) د. سيدة احمد احمد حسن : التحول الرقمي للأنظمة المحاسبية واثاره على الإيرادات الضريبية (دراسة تطبيقية على مصلحة الضرائب في مصر)، بحث منشور في المجلة العلمية للبحوث التجارية، العدد الثاني، الجزء الأول، ابريل ٢٠٢٣، ص٣٩٠.

(٥) رقية محمود اسحيل محمود، المصدر السابق، ص١٥٣.

(٦) د. زين عبد الهادي : الذكاء الاصطناعي والنظم الخبيرة في المكتبات، ١، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٤٠.

(٧) د. رمضان صديق : الضرائب في عالم الاقتصاد الرقمي، ١، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ٢٠٢٠، ص٢٦٣.

الضرائب مع فرض الجزاءات التي تشكل ردعاً للمخالفين ، يعمل على زيادة الامتثال الضريبي . كما يعزز اواصر العلاقة بين الإدارة الضريبية والمكلفين، ويحسن الثقة في النظام الضريبي، إذ إن المكلف عندما يتيقن من أن الإدارة تستخدم التكنولوجيا الحديثة، وترصد العمليات المشبوهة ، فإن ذلك يحقق الردع من جانب، ويزيد من امتثالهم في تسديد الضرائب المستحقة من جانب آخر ، فيسهم ذلك في توزيع العبء الضريبي على المكلفين ، مما يحقق العدالة الضريبية بينهم^(١).

إن تحليل البيانات والقرارات الضريبية والحسابات المصرفية وسجلات المعاملات التجارية الخاصة بالمكلفين بالاعتماد على الجهد البشري قد يتخلله أخطاء أو عدم دقة في التدقيق . في حين أن الاستعانة بالذكاء الاصطناعي في انجاز تلك العمليات وتدقيق البيانات بصورة شاملة وبكميات ضخمة، يوفر تلك الجهود ويحول دون وقوع الأخطاء المحتملة وينجز العمليات بدقة وسرعة ويحقق الشفافية والنزاهة. ولا يقتصر عمله عند ذلك الحد فحسب، بل يعمل على تحديد الثغرات في المنظومة الضريبية التي يستغلها المكلف المخالف بغية التهرب من الضرائب. كما يقترح حلولاً فعالة لتحسين عمل المنظومة، مما يساعد الإدارة الضريبية على اتخاذ الإجراءات اللازمة وإصدار قرارات دقيقة في هذا الشأن، فيفقد في نهاية الأمر إلى رفع مستوى الإيرادات العامة التي تمول الخزينة العامة للدولة، فينعكس ذلك على مستوى الخدمات العامة المقدمة للجمهور^(٢).

نخلص مما تم ، أن تلك التقنية الحديثة يتركز عملها في تبسيط الإجراءات الضريبية ، وتخفيض التكاليف مع ضمان الدقة والكفاءة في الإنجاز ، إذ تعمل الأتمتة على تقليل الاعتماد على الجهد البشري، وتقليل الاعتماد على المعاملات الورقية ، مما يقلل الأخطاء المترتبة على عمليات الإدخال اليدوي للبيانات، وبالتالي التقليل من النشاط الاحتمالي لبعض المكلفين، مما يزيد من الالتزام الضريبي بدفع الضرائب المستحقة . فتعمل تلك التقنية على تحليل البيانات المالية ومعدلات الدخل الخاصة بالمكلفين ، فإذا رصد النظام تغييرات مفاجئة في المعاملات المالية والدخل الناجم عنها ، يرسل اشعاراً إلى الإدارة الضريبية وينبه على وجود سلوك مشبوه وغير قانوني.

٢-٣- استعراض تجارب بعض الدول في تبني الذكاء الاصطناعي في المنظومة الضريبية

قد تبنت كثير من الدول تقنيات الذكاء الاصطناعي التي رافقت الثورة الصناعية والتطور التكنولوجي الذي شهده العالم، إذ طبقتها في ميدان الضرائب لغرض رصد الحالات المشبوهة، كالاختيال الضريبي من لتهرب من الضرائب من خلال توافر الخوارزميات لتحليل البيانات الضريبية المتاحة بطريقة تحاكي الذكاء البشري، والتخلي عن الأساليب التقليدية التي تعتمد على الجهد البشري. ومن بين هذه الدول^(٣) :

1- إيطاليا ، تعد ابطاليا من الدول التي تبنت تقنية الذكاء الاصطناعي في مجال الضرائب، إذ رصدت مئات العمليات المشبوهة للتهرب من دفع الضرائب، من خلال استخدام خوارزمية (VerA) في تحديد المكلفين المعرضين لخطر عدم الدفع، عن طريق تحليل البيانات، ومقارنة القرارات الضريبية التي يقدمها المكلفون مع سجلاتهم التي تبين أرباحهم، وحساباتهم المصرفية، ومدفوعاتهم الإلكترونية، وصولاً إلى الكشف عن حالات التهرب .

٢- فينيتا ، اتجهت هي الأخرى إلى تطبيق تقنية الذكاء الاصطناعي بعد جائحة كورونا ، لما لتلك التقنية من تسهيل الإجراءات المالية المتعلقة بالضرائب وتحصيلها، والكشف عن محاولات التهرب من دفعها . إذ رصدت على سبيل المثال وجود بعض الشركات التي تصدر فواتير بمبالغ مرتفعة مستخدمة في ذلك طرقاً احتيالية، لغرض خفض إيراداتها الخاضعة للضريبة .

٣- الولايات المتحدة الأمريكية : تبنت الإدارة الضريبية تلك التقنية الحديثة لتحل محل التقارير الورقية ، إذ يعمل نظام الملفات الإلكتروني (MeF) على معالجة الإقرارات الضريبية التي يقدمها المكلفين بجودة عالية ومن دون تدخل بشري.

٤- الهند ، استخدمت الهند تلك تقنية الذكاء الاصطناعي منذ عهد قريب في الكشف عن التطبيقات الاحتمالية عن طريق نظام (BIFA) التابع للحكومة المركزي، ووحدة ذكاء الأعمال التابعة لحكومة راجاستان (BIU) في الكشف عن السلوكيات الاحتمالية ، التي تسعى للحصول على الإعفاءات، و الخصومات الضريبية بشكل مزيف وتستخدم في ذلك خوارزميات مصممة خصيصاً لتحديد النسب غير العادية بين الدخل والتبرعات الخيرية .

٥- البرازيل ، تستخدم الإدارة الضريبية في البرازيل نظام (FAPE) في تحليل نتائج الخطابات الضريبية للمكلفين بدفع الضريبة، وإجراء تقييم لمدى استجابتهم استناداً لظروفهم الخاصة، مما يساعد الإدارة في تحديد أفضل الطرق للتعامل مع استفسارات المكلفين، وإتباع الأسلوب الأمثل في عمليات تدقيق الإقرارات مستقبلاً.

٦- الأردن ، قد تبنت إدارة الضرائب نظام التدقيق الإلكتروني، من خلال استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي، ومواكبة التطور التكنولوجي الذي شهده العالم من أجل تحقيق العدالة الضريبية بين المكلفين، وتعزيز الثقة بالإدارة، مما يحقق زيادة في الامتثال الضريبي، وتقليل الاعتماد على الجهد البشري . وبذلك تحولت عمليات التدقيق للبيانات والملفات الضريبية من التدقيق اليدوي إلى التدقيق الإلكتروني ، مما

(١) المصدر السابق ، ص ٢٦٥.

(٢) د. دعاء محمد بدران : تحقيق العدالة الضريبية من خلال تكامل تقنيات الذكاء الاصطناعي في السياسات الضريبية ، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية ، المجلد ١٣ ، العدد ٤٩ ، ٢٠٢٤ ، ص ٤٥٤ وما بعدها ، متاح على الموقع الإلكتروني على الرابط <https://search.mandumah.com/Record/1471232> ، تاريخ الزيارة ٢٠/٣/٢٠٢٥.

3) Richard Asquith ,New models of Artificial Intelligence (AI) and Machine Learning (ML) are being evaluated by global tax authorities to tackle fraud, <https://www.vatcalc.com/artificial-intelligence/tax-authoritiesadopt-ai-for-tax-fraud-and-efficiencies> , consulted on 25/09/2023.)

يساهم في سرعة الكشف عن البيانات والمعلومات غير الدقيقة التي يقدمها المكلفين ، كما يحقق السرعة والدقة والسهولة في تقديم الخدمات لهم^(١).

٧- الجزائر، تبنت الإدارة الضريبية في الجزائر بوابة التصريح الإلكتروني (مساھمتك) التي تتيح للمكلفين القيام بجميع العمليات المالية المتعلقة بالضرائب عن بعد دون مراجعة المصلحة المختصة ، مما يسهم في تبسيط الإجراءات المتعلقة بالتصريح الجنائي، وتسهيل الضرائب المستحقة عليهم عبر البوابة الإلكترونية التي تنسم بالسهولة في الولوج إلى النظام وإدخال البيانات، كما يكون متاحاً للجميع بشكل مجاني^(٢).

٨- العراق، لم تتبن الهيئة العامة للكمارك التكنولوجية الحديثة في استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي في ميدان الضرائب الكمركية، ولكنها استخدمت الحوكمة الإلكترونية في أتمتة الإجراءات الضريبية في المنافذ الحدودية^(٣). أما الهيئة العامة للضرائب، فما زالت تعتمد على الجهد البشري، والاستراتيجية التقليدية في العمليات المتعلقة بتقديم الإقرارات الضريبية من قبل المكلفين، وتدقيقها من الموظفين المختصين تمهيداً لفرض الضرائب وتحصيلها .

ومن جانبنا نرى ، يجب أن تسلك الإدارة الضريبية مسلك الدول التي واكبت التطور التكنولوجي، وتبنت تقنية الذكاء الاصطناعي في المنظومة الضريبية، في فرض الضرائب، وتحصيلها من المكلفين، والكشف عن حالات الاحتيال الضريبي التي يقوم بها بعض المكلفين، بقصد التنصل من تسديد الديون الضريبية المستحقة بذمتهم للإدارة . أضف إلى ذلك أن هناك التزام يقع على عاتق السلطة التشريعية في تنظيم تلك التقنية بقانون يواكب التطور الحاصل في النظام الضريبي على مستوى العالم.

٤- التحديات التي تواجه الإدارة الضريبية في تطبيق الذكاء الاصطناعي

يمثل الذكاء الاصطناعي وسيلة فعالة في رصد الأنشطة المشبوهة التي تتمثل في محاولات بعض المكلفين من اتباع سلوكيات مخالفة للقوانين الضريبية، بغية التهرب من الضرائب، وتجنب تسديدها إلى الإدارة الضريبية في مواعيدها المحددة . وبهذا تتفوق تلك التقنية الحديثة على الطرق التقليدية التي تعتمد على الجهد البشري في فحص البيانات الضريبية وتدقيقها . ولكن على الرغم من ذلك ، فهناك العديد من التحديات والعقبات التي تحول دون تطبيق تلك التقنية في المجال الضريبي على نطاق واسع وشامل بحيث يشمل جميع الضرائب على مختلف أنواعها. لذلك لا بد لنا من التطرق لتلك التحديات وفهم طبيعتها، ومدى تأثيرها على تطبيق تقنية الذكاء الاصطناعي في رصد حالات التهرب الضريبي دون الاعتماد على الجهد البشري. مع إمكانية اقتراح حلول من شأنها تذلل تلك العقبات، مما يعزز فاعلية تلك التقنية الحديثة في تطوير النظام الضريبي في العراق، والقضاء على المشكلات التي يواجهها وفي مقدمتها التهرب الضريبي ، مما يسهم في تحقيق العدالة الضريبية بين المكلفين، وتعزيز ثقته بالإدارة الضريبية ، مما ينعكس ذلك على مستوى الإيرادات العامة التي تمول الخزينة العامة، وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي. لذا وفي ضوء ما سبق، لا بد لنا من التطرق إلى أبرز تلك التحديات والتي تتمثل بالآتي :

٤-١- التحديات القانونية : تتمثل التحديات القانونية بالآتي:-

١- خصوصية بيانات المكلفين

تعد القوانين الوضعية قواعد عامة ومجردة تضعها السلطة المختصة بالتشريع، من أجل تنظيم أمر معين ، فهي تواكب التطور الذي يحدث في المجتمع، فتتغير القوانين التي تنتج من ذلك التطور. فالذكاء الاصطناعي من بين القضايا الحديثة التي طرأت على المجتمعات نتيجة التطور التكنولوجي الذي اجتاحت العالم والذي ينطلق من فكرة تتلخص في احلال ذكاء الآلة محل الجهد البشري في انجاز العمليات المختلفة في شتى مجالات الحياة ومنها قطاع الضرائب . فتطبيق تلك التقنية في مجال معين لا شك انه سيسري على الاشخاص المعنيين لذا من الضرورة وجود قواعد قانونية تضمن التطبيق الصحيح لتلك التقنية من دون المساس بالحقوق . ولكن عند الرجوع إلى الواقع العملي لم نجد هناك قانوناً ينظم استخدام الذكاء الاصطناعي في قطاع الضرائب ، مما يشكل تحدياً أمام الحكومة في تطبيقه والعمل به ، لاسيما وان تلك التكنولوجية تكون على تماس مباشر بخصوصية المكلفين من الأفراد والشركات ، إذ إنها تتعامل مع كميات ضخمة من البيانات الخاصة بهم، من أجل تدقيق اقراراتهم الضريبية تمهيداً لفرض الضريبة وتحصيلها منهم . من أجل ذلك لا بد من أن توظف تلك البيانات بإطار قانوني، من خلال تشريع قانون من السلطة التشريعية يضمن حمايتها من التسرب أو استخدامها بشكل غير قانوني، ويفرض جزاء على من ينتهكها.

٢- المسؤولية القانونية

إن استخدام الذكاء الاصطناعي في القطاع الضريبي يطرح تحدياً آخر يتمثل في المسؤولية القانونية عن الأخطاء والخروقات أو الفشل في النظام. وهنا يبرز التساؤل حول من يتحمل تلك المسؤولية ، لاسيما وأن ذلك الخلل الحاصل سيؤثر بشكل مؤكد على المكلف، كوقوع اخطاء أو سوء في تقدير الضريبة المستحقة، مما يتسبب في انتهاك العدالة الضريبية والتمييز بين المكلفين في خضوعهم لها. فهنا من يتحمل المسؤولية عن ذلك ؟ هل يتحملها مطور النظام أم يتحملها المكلف إذا كان الخلل ناتج عن سوء استخدامه للنظام^(٤). لذلك لا بد من وجود تشريع ينظم ذلك ويحدد الحالات التي تنهض بها المسؤولية سواء مسؤولية المطور أو المكلف.

(١) د. حسام أبو علي ، مدير عام دائرة الضريبة والمبيعات ، جريدة الغد ، منشور على الرابط الإلكتروني <https://alghad.com>، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٣/١٠

(٢) دليل البوابة الإلكترونية (مساھمتك) عن بعد ، متاح على الموقع الإلكتروني على الرابط <https://www.mfdgi.gov.dz> ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٣/١٤ .

(٣) د. معتز علي صبار ، د. عباس مفرج فحل : إشكالية استخدام الذكاء الاصطناعي في الإدارات الضريبية وأثره على الإيرادات الحكومية ، مجلة الباحث للعلوم القانونية، المجلد ٤ ، العدد ١ ، ج ١ ، ٢٠٢٣ ، ص ٥.

(٤) مها يسري عبد اللطيف نصار : المسؤولية القانونية للذكاء الاصطناعي ، بحث منشور في المجلة القانونية ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، المجلد ١٧ ، العدد ٧ ، ٢٠٢٣ ، ص ١١٩ .

٢-٤- قلة الوعي لدى المكلفين

إن ضعف الوعي الضريبي لدى المكلفين فيما يتعلق باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في الوفاء بالتزاماتهم الضريبية ، طرح تحديًا جديدًا أمام الإدارة الضريبية ، إذ إن المكلفين ليس لديهم من الوعي الكافي بكيفية استخدام النظام بشكل مناسب وتقديم اقراراتهم الضريبية من خلاله ، مما قد يؤدي إلى وقوع أخطاء أو خلل في تقدير الضريبة المستحقة عليهم. مما يتطلب رفع الوعي لديهم من خلال تطوير مهاراتهم في التعامل مع تلك التقنية، للحيلولة دون وقوع اخطاء.

٣-٤- نقص الخبرة والكفاءة

إن نقص الخبرة وضعف كفاءة موظفي الإدارة الضريبية في التعامل مع الذكاء الاصطناعي في القطاع الضريبي أمرًا متوقعًا ، إذ يفتقرون إلى الخبرات اللازمة في التعامل مع تلك التقنية الحديثة يعتمدون على الطريقة التقليدية في تدقيق الإقرارات الضريبية وتقدير الضرائب وفرضها ومن ثم تحصيلها من المكلفين . لذلك يمثل الذكاء الاصطناعي تحديًا آخر أمام الإدارة ، يتطلب منها رفع كفاءة موظفيها، وتعزيز مهاراتهم في مجال تكنولوجيا المعلومات، وتطوير مهاراتهم في التعامل مع تلك التقنية الحديثة^(١) .

٤-٤- الفساد المالي والإداري :- يشكل الفساد المالي والإداري عائقًا أمام الإدارة الضريبية في تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي في المنظومة الضريبية، والكشف عن حالات التهرب الضريبي ، إذ إن انتشار الفساد في المؤسسات الحكومية، وسيطرة بعض الجهات المتنفذة ستمنع بلا أدنى شك من استخدام ذكاء الآلة، واحلالها محل الجهد البشري، من أجل القضاء على جميع الحالات والنشاطات المشبوهة التي تنتصل من تسديد الضرائب المستحقة ، لأن ذلك سيؤثر على مصالحها . لذلك لا بد من الجهات الرقابية المختصة تشديد الرقابة، والكشف عن تلك النشاطات، والقضاء على ذلك العائق الذي يؤثر بشكل مباشر على الحقوق المالية للخزينة العامة للدولة .

٥-٤- الشفافية

إن الذكاء الاصطناعي قد يرتكب اخطاء، إذ إن الخوارزمية من الممكن أن تخطأ في الأحكام والقرارات عندما تواجه سيناريوهات اوضاع غير مألوفة. فتلك الأنظمة الذكية هي صناديق سوداء يصعب على البشر فهمها، ومعرفة أسباب قراراتها في موضوع معين، مما يصعب مع ذلك التشكيك في عملها أو استكشافها. كما أن مطورين النظام يعترضون على إتاحة شيفرتهم للتدقيق من قبل الجهات المختصة بالتدقيق والرقابة، على أساس أن ذلك يندرج ضمن حقوق الملكية الفكرية، وهذا يقودنا إلى عدم الشفافية^(٢) .

فعلى سبيل المثال، عند استخدام الذكاء الاصطناعي في تقدير الضريبة المستحقة على المكلف وينتج عن ذلك خطأ في التقدير، هنا يصعب تحديد المسؤول عن ذلك الخطأ، وبالتالي نكون أمام واقعة غامضة يصعب معها معرفة الأسباب، هل وقع الخطأ بسبب وجود خطأ في البيانات الضريبية المستخدمة في الخوارزمية نفسها ، أو بسبب آلية التقدير. مما يقودنا إلى التمييز بين المكلفين، وتفاوت مقدار الضريبة المفروضة عليهم، وبالتالي انتهاك قاعدة العدالة الضريبية. لذلك لا بد من التعرف على طبيعة عمل تلك التقنية، من أجل تحديد الأخطاء والخروقات في حال حدوثها ، ومن ثم تحديد الجهة المسؤولة. وهذا لا يمكن تحقيقه بدون وجود تشريع ينظم ويؤطر استخدام تلك التقنيات في المنظومة الضريبية باطار المشروعية، وبالتالي الحفاظ على حقوق المكلفين من جهة، وموارد الخزينة العامة من جهة أخرى.

٦-٤- البنية التحتية الرقمية :- تتميز البنية التحتية الرقمية في العراق بضعفها وذلك يعود إلى أسباب متعددة منها، قلة الاستثمارات الحكومية في مجال الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية، وضعف شبكة الانترنت، والاتصال التي تكون ضرورية لتفعيل تقنيات الذكاء الاصطناعي في منظومة الضرائب ، إذ أن عمل الآلة الذكية يعتمد على شبكات الانترنت ويدور معها وجودًا وعدمًا. فمن دون توافر شبكات اتصال فعالة سيؤثر ذلك بشكل سلبي على كفاءة تحليل البيانات الضريبية الخاصة بالمكلفين، وبالتالي سيفقدنا ذلك إلى عدم الدقة في تقدير الضريبة المستحقة بذمة المكلفين، وعدم تحقيق العدالة الضريبية بينهم. لذلك يتطلب من الحكومة العراقية تنشيط وتفعيل الاستثمارات في مجال الذكاء الاصطناعي والتعاقد مع الشركات المتخصصة ، وتطوير البنية التحتية الرقمية بطريقة تجعلها تواكب ذلك التطور التكنولوجي.

٧-٤- نقص الإيرادات العامة

يواجه تطبيق الذكاء الاصطناعي في المنظومة الضريبية تحديًا آخر وعقبة كبيرة تحول دون تطبيقه، تتمثل في نقص الإيرادات اللازمة لاستخدام تلك التقنيات الحديثة في المجال الضريبي، إذ أن تبني ذكاء الآلة بطريقة تجعله يحل محل الذكاء البشري يتطلب كما أسلفنا توافر البنية التحتية الرقمية . ومما لا شك فيه أن توفير ذلك يتطلب موارد حكومية لازمة لتوفير بيئة مناسبة لعمل تلك الآلات في رصد النشاطات الاحتيالية المشبوهة. ولكن نقص الإيرادات والعجز الذي تعاني منه الموازنات العراقية يحول دون ذلك . فكما هو معلوم أن الخزينة العامة للدولة تعتمد على الإيرادات النفطية بالدرجة الأساس . وبما أن أسعار النفط الخام ترتبط بأسعار النفط العالمي ، فهذا يجعلها عرضة للتدهور تحت أي أزمة أو ظرف طارئ. وهذا الامر يتطلب من الحكومة تركيز اهتمامها على مصادر أخرى للإيرادات، كالضرائب والابتعاد عن الاعتماد على الإيرادات النفطية بشكل رئيس.

٥- الخاتمة

بعد أن انتهينا من البحث في موضوع بحثنا (مدى تطبيق الذكاء الاصطناعي في مكافحة التهرب الضريبي في العراق) ، توصلنا إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات نوجزها بالآتي :-

(١) د. سيدة احمد حسن ، التحول الرقمي للأنظمة المحاسبية واثره على الإيرادات الضريبية ، مصدر سابق ، ص ٢٧ .

(٢) د. جهاد عبد ربه : التحديات التي تواجه تطبيق الذكاء الاصطناعي في تعليم المهنيين ، المجلة التربوية ، جامعة سوهاج ، العدد ١١٠ ، ج ١ ، يونيو ٢٠٢٣ ، ص ١٥ .

١.٥- الاستنتاجات

- ١- يعد التهرب الضريبي من الأفات التي تصيب الخزينة العامة ، والتي تعود إلى جملة من الأسباب التي تتضافر جميعها في تفشي هذه الظاهرة وانتشارها. فهو سلوك احتيالي مخالف للقانون يقوم به بعض المكلفين، من أجل التخلص من العبء الضريبي بصورة كلية أو جزئية ، مما يترتب عليه ألق الضرر بالخزينة العامة للدولة.
 - ٢- للتهرب الضريبي أسباب وعوامل لا يمكن حصرها جميعاً، وذلك لاختلاف طبيعة تلك الأسباب من دولة إلى أخرى ومن نظام اقتصادي أو اجتماعي إلى آخر ومن وقت لآخر، كذلك تختلف باختلاف النظام الضريبي الذي تعتمد عليه الدولة ، وباختلاف درجة ثقافة وتطور المجتمع، ومدى رصانة ومتانة الوعي الضريبي، والشعور بالمسؤولية لديهم. كما أن تحليلنا التفصيلي لكل سبب من الأسباب لا يعني أننا فصل بين سبب وآخر ، فمشكلة التهرب الضريبي تعزى إلى جملة من الأسباب التي لا يمكن حصرها مهما بلغت الدقة، وذلك لتباينها في داخل الدولة الواحدة، كذلك مهما بلغت قيمة الضرائب المهربة في كل عام ألا أن أثارها جسيمة على الاقتصاد الوطني للبلد.
 - ٣- إن تقنية الذكاء الاصطناعي من تقنيات الثورة التكنولوجية الحديثة التي اجتاحت العالم، والتي استعانت بالآلات الذكية التي حلت محل البشر في القيام بالمهام المختلفة، كتقدير الضرائب وتحصيلها من المكلفين بدقة وسرعة مع محاكاة العقل البشري، وطريقة تفكيره في تنفيذ تلك المهام.
 - ٤- قد تبنت كثير من دول العالم تقنيات الذكاء الاصطناعي التي رافقت الثورة الصناعية، والتطور التكنولوجي الذي شهده العالم. إذ طبقتها في ميدان الضرائب لغرض رصد الحالات المشبوهة، كالاختيال الضريبي للتهرب من الضرائب، من خلال توافر الخوارزميات لتحليل البيانات الضريبية المتاحة بطريقة تحاكي الذكاء البشري ، والتخلي عن الأساليب التقليدية التي تعتمد على الجهد البشري. ومن بين هذه الدول، فيتنام وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية والهند والأردن والجزائر. أما العراق فقد طبق تلك التقنية على نحو بسيط في أتمتة البيانات الكمركية. أما في مجال الضرائب ، فلم نجد تطبيقاً للذكاء الاصطناعي، ولا يزال النظام الضريبي بحاجة لإدخال التكنولوجيا الحديثة التي تسهم بشكل كبير في مكافحة التهرب الضريبي.
 - ٥- يمثل الذكاء الاصطناعي وسيلة فعالة في رصد الأنشطة المشبوهة التي تتمثل في محاولات بعض المكلفين اتباع سلوكيات مخالفة للقوانين الضريبية، بغية التهرب من الضرائب، وتجنب تسديدها إلى الإدارة الضريبية في مواعيدها المحددة . وبهذا تتفوق تلك التقنية الحديثة على الطرق التقليدية التي تعتمد على الجهد البشري في فحص البيانات الضريبية وتدقيقها.
 - ٦- إن تبني الذكاء الاصطناعي في المنظومة الضريبية يسهم بشكل كبير في تحسين الاستراتيجية التي تتبعها الإدارة الضريبية في مكافحة التهرب الضريبي، وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمكلفين ، مما يسهم بشكل كبير في زيادة الامتثال الضريبي وتعزيز ثقتهم بالنظام الضريبي.
 - ٧- هناك العديد من التحديات والعقبات التي تحول دون تطبيق الذكاء الاصطناعي في المجال الضريبي على نطاق واسع وشامل بحيث يشمل جميع الضرائب على مختلف أنواعها. ومن هذه التحديات ، التحديات القانونية التي تتعلق بخصوصية بيانات المكلفين، وعدم وجود تشريع ينظم تلك التقنية، لاسيما تحديد المسؤولية القانونية المترتبة على الخروقات أو الفشل في النظام. وضعف البنى التحتية الرقمية، بسبب نقص الإيرادات العامة ، واعتماد الحكومة على الإيرادات النفطية بشكل كبير، مما يحول دون تطبيق تلك التقنية على نحو واسع. كما يصطدم تطبيق تلك التقنية بعقبات أخرى، كضعف الوعي لدى المكلفين ، وقلة خبرة الموظفين، وضعف الشفافية، وتفشي الفساد المالي والإداري .
- ## ٢.٥- التوصيات
- ١- يتوجب على المشرع الضريبي تعديل القوانين الضريبية ، كقانون ضريبة الدخل ، وقانون الكمارك، والقوانين الضريبية الأخرى، ووضع نصوص قانونية تتضمن العمل بنظام الإقرارات الإلكترونية، والفواتير الإلكترونية، والتوقيع الإلكتروني، وغير ذلك من الأدوات الإلكترونية ، بالشكل الذي يسهم في صنع بيئة إلكترونية خصبة، لتطبيق تقنية الذكاء الاصطناعي في المنظومة الضريبية. كما ينبغي على المشرع وضع نصوص تعالج قضايا الخصوصية التي يتمتع بها المكلفون ، من خلال حمايتها وتأييدها بإطار قانوني ، يحول دون المساس بها، وانتهاكها سواء من جانب الإدارة الضريبية أو من الغير ، كالمخترقين وغيرهم ، مما يعزز روابط الثقة بين المكلفين والإدارة، ويزيد من امتثالهم الضريبي .
 - ٢- تطوير المهارات الفنية للموظفين، وتعزيز قدراتهم في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات المالية ، وتدقيق الإقرارات الضريبية الخاصة بالمكلفين ، مما يسهم في تطوير النظام الضريبي القائم على استخدام التكنولوجيا الحديثة.
 - ٣- مد أواصر التعاون الدولي مع الدول الأخرى، من أجل تبادل الخبرات والمعلومات في ميدان استخدام الذكاء الاصطناعي في تطوير المنظومة الضريبية، والحد من الأنشطة غير القانونية التي يترتب عليها ضياع موارد الخزينة العامة للدولة.
 - ٤- عدم الاعتماد بشكل كامل على الاستراتيجية التقليدية القائمة على العقل البشري ، وتبني استراتيجية حديثة تواكب التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم في النظام الضريبي ، وتحديد الأهداف التي تسعى إليها الإدارة الضريبية مع وجود تقييم دوري لإداء تلك التقنية .
 - ٥- يتوجب على الحكومة العراقية تنشيط وتفعيل الاستثمارات في مجال الذكاء الاصطناعي، والتعاقد مع الشركات المتخصصة ، وتطوير البنية التحتية الرقمية بطريقة تجعلها تواكب التطور التكنولوجي.
 - ٦- التعرف على طبيعة عمل تلك التقنية، من أجل تحديد الأخطاء والخروقات في حال حدوثها ، ومن ثم تحديد الجهة المسؤولة . وهذا لا يمكن تحقيقه بدون وجود تشريع ينظم ويؤطر استخدام تلك التقنيات في المنظومة الضريبية بإطار المشروعية، وبالتالي الحفاظ على حقوق المكلفين من جهة، وموارد الخزينة العامة من جهة أخرى.

٧- القضاء على الفساد المالي والإداري: أن انتشار الفساد في المؤسسات الحكومية، وسيطرة بعض الجهات المتنفذة ستمنع بلا أدنى شك من استخدام ذكاء الآلة واحلالها محل الجهد البشري، من أجل القضاء على جميع الحالات والنشاطات المشبوهة التي تنتصل من تسديد الضرائب المستحقة، لأن ذلك سيؤثر على مصالحها. لذلك لابد للجهات الرقابية المختصة من تشديد رقابتها، والكشف عن تلك النشاطات، والقضاء على ذلك العائق الذي يؤثر بشكل مباشر على الحقوق المالية للخزينة العامة للدولة.

٨- عدم الاعتماد على الإيرادات النفطية كمصدر احادي للإيرادات العامة، إذ أن الخزينة العامة للدولة تعتمد على الإيرادات النفطية بالدرجة الأساس. وبما أن أسعار النفط الخام ترتبط بأسعار النفط العالمي، فهذا يجعلها عرضة للتدهور تحت أي أزمة أو ظرف طارئ، كالأزمات الصحية والاقتصادية والسياسية. وهذا الامر يتطلب من الحكومة تركيز اهتمامها على مصادر أخرى للإيرادات، كالضرائب، والابتعاد عن الاعتماد على الإيرادات النفطية بشكل رئيس.

٥- المصادر

١-٥ الكتب

- ١- أحمد حسن غلاب : الأصول العلمية للضرائب ، مكتبة التجارة والتعاون للنشر ، مصر ، ١٩٧٧ .
- ٢- جهاد سعيد خصاونة : علم المالية العامة والتشريع الضريبي بين النظرية والتطبيق ، ط١ ، دار وائل للنشر ، ٢٠١٠ ، عمان ، الأردن
- ٣- خالد شحادة الخطيب ، د. أحمد زهير شامية ، أسس المالية العامة ، ط٢ ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٥ .
- ٤- رائد ناجي أحمد : علم المالية العامة والتشريع المالي في العراق ، ط٢ ، ٢٠١٢ .
- ٥- رمضان صديق : الضرائب في عالم الاقتصاد الرقمي ، ط١ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر ، ٢٠٢٠ .
- ٦- زين عبد الهادي : الذكاء الاصطناعي والنظم الخبيرة في المكتبات ، ط١ ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، ٢٠٠٠ .
- ٧- عبد الله إبراهيم الفقي : الذكاء الاصطناعي والنظم الخبيرة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ٢٠١٢ ، ص٨ .
- ٨- فايز جمعة النجار : نظم المعلومات الإدارية (منظور إداري)، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠١٠ .
- ٩- طارق الحاج : المالية العامة ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٩ .
- ١٠- محمد فهمي طلبة وآخرون : الحاسب والذكاء الاصطناعي ، مجموعة كتب دلنا ، مطابع المكتب المصري الحديث ، ١٩٩٤ .
- ١١- محمد حلمي مراد : مالية الدولة ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص٢٠٦ .
- ١٢- محمد سعيد فرهود : علم المالية العامة ، معهد الادارة العامة ، الرياض ، ١٩٨٢ .
- ١٣- يونس أحمد البطريق: المالية العامة ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٤ .

٢-٥ البحوث

- ١- أحمد طه العربي عيد الفتاح : دور الذكاء الاصطناعي في زيادة الإيرادات الضريبية ، بحث منشور في مجلة الفكر القانوني والاقتصادي ، كلية الحقوق ، جامعة بنها ، العدد الأول ، السنة الثالثة عشر ، ٢٠٢٣ .
- ٢- حيدر عمران سهران : التهرب من ضريبة الدخل والعوامل المسببة له وآلية مكافحته (بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب) ، بحث منشور في مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية ، جامعة بابل ، العدد الثاني ، المجلد العاشر ، ٢٠١٨ .
- ٣- جهاد عبد ربه : التحديات التي تواجه تطبيق الذكاء الاصطناعي في تعليم الموهوبين ، المجلة التربوية ، جامعة سوهاج ، العدد ١١٠ ، ج١ ، يونيو ٢٠٢٣ .
- ٤- سحر صبحي محمد الطويل : دور رقمنة مصلحة الضرائب العقارية في دعم الإيرادات الضريبية ، بحث منشور في المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية في جامعة قناة السويس ، المجلد ١٤ ، العدد ٢ ، ٢٠٢٣ .
- ٥- سوزان جلال عبد الشافي : التهرب الضريبي / دراسة في التشريع المصري والسعودي ، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، جامعة المنصورة ، العدد ٧٨ ، ديسمبر ٢٠٢١ .
- ٦- سيدة احمد احمد حسن : التحول الرقمي للأنظمة المحاسبية واثره على الإيرادات الضريبية (دراسة تطبيقية على مصلحة الضرائب في مصر) ، بحث منشور في المجلة العلمية للبحوث التجارية ، العدد الثاني ، الجزء الأول ، ابريل ٢٠٢٣ .
- ٧- صلاح حامد محمد حسنين: تقنيات الذكاء الاصطناعي وتأثيراتها المحتملة على النظم الضريبية ، بحث منشور في مجلة البحوث الفقهية والقانونية ، كلية الشريعة والقانون ، جامعة دمنهور ، العدد ٤٤ ، يناير ٢٠٢٤ .
- ٨- معتز علي صبار : التهرب الضريبي في العراق وطرق معالجته ، بحث منشور في مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية ، العدد الثاني ، المجلد الثاني ، ٢٠٠٩ .
- ٩- معتز علي صبار ، د. عباس مفرج فحل : إشكالية استخدام الذكاء الاصطناعي في الإدارات الضريبية وأثره على الإيرادات الحكومية ، مجلة الباحث للعلوم القانونية ، المجلد ٤ ، العدد ١ ، ج١ ، ٢٠٢٣ .
- ١٠- موسى اللوزي : الذكاء الاصطناعي في الاعمال ، بحث منشور في وقائع المؤتمر السنوي الحادي عشر (ذكاء الاعمال واقتصاد المعرفة) ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، عمان ، الأردن ، ٢٠١٢ .
- ١١- مها يسري عبد اللطيف نصار : المسؤولية القانونية للذكاء الاصطناعي ، بحث منشور في المجلة القانونية ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، المجلد ١٧ ، العدد ٧ ، ٢٠٢٣ .

٣-٥ الرسائل الجامعية

- ١- علياء مهدي علي : تأثير الذكاء الاصطناعي في جودة التقارير المالية وانعكاسه على متخذي القرار ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، ٢٠٢٣ .

٤-٥- الموقع الإلكتروني

- ١- ديوان عبد الرزاق : استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تنفيذ المهام الرقابية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على القطاع العام ، ٢٠٢١ ، متاح على الرابط الإلكتروني https://www.arabosai.org/fileadmin/Contenu/Winning_articles___research/1628502259.pdf
- ٢- محمد فتحي محمد إبراهيم : التنظيم التشريعي لتطبيقات الذكاء الاصطناعي ، بحث منشور في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، العدد ١٨ ، سبتمبر ٢٠٢٣ ، متاح على الرابط الإلكتروني https://mjle.journals.ekb.eg/article_282444_9f667d62776f368dd036c9d9aac7a81a.pdf ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٢/١٢ .
- ٣- رقية محمود اسحيل محمود : دور التحول الرقمي في تطوير النظام الضريبي وأثره على حصيلة الإيرادات الضريبية ، بحث منشور في مجلة الجامعي ، العدد ٣٩ ، ٢٠٢٤ ، ليبيا ، منشور على الموقع الإلكتروني على الرابط <https://aljameai.org.ly/index.php/aljameai/article/view/937> ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٢/١٥ .
- ٤- هناء رزق محمد : أنظمة الذكاء الاصطناعي ومستقبل التعليم ، مجلة دراسات في التعليم الجامعي ، العدد ٥٢ ، المجلد ٥٢ ، يوليو ٢٠٢١ ، متاح على الموقع الإلكتروني على الرابط https://deu.journals.ekb.eg/article_224996.html . تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٢/١٢ .
- ٥- حسام أبو علي ، مدير عام دائرة الضريبة والمبيعات ، جريدة الغد ، منشور على الرابط الإلكتروني <https://alghad.com> ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٣/١٠ .
- ٦- دليل البوابة الإلكترونية (مساهمته) عن بعد ، متاح على الموقع الإلكتروني على الرابط <https://www.mfdgi.gov.dz> ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٣/١٤ .
- ٧- دعاء محمد بدران : تحقيق العدالة الضريبية من خلال تكامل تقنيات الذكاء الاصطناعي في السياسات الضريبية ، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية ، المجلد ١٣ ، العدد ٤٩ ، متاح على الموقع الإلكتروني على الرابط <https://search.mandumah.com/Record/1471232> ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٣/٢٠ .
- ٨- مجدي صلاح طه المهدي : التعليم وتحديات المستقبل في ضوء فلسفة الذكاء الاصطناعي ، بحث منشور في مجلة تكنولوجيا التعليم الرقمي ، متاح على الموقع الإلكتروني على الرابط https://jetdl.journals.ekb.eg/article_210656_d681972f56011288e21e5cd42aff007c.pdf ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٢/١٤ .

٥-٥- المصادر الأجنبية

- 1- Serrano Anton, F, Artificial Intelligence and TaxAdministration: Strategy, Applications and Implications, with (Special Reference to the Tax Inspection Procedure,World Tax Journal 2021 (Volume13), No. 4, 27September 2021.
- 2- 9- Richard Asquith ,New models of Artificial Intelligence (AI) and Machine Learning (ML) are being evaluated by global tax authorities to tackle fraud, <https://www.vatcalc.com/artificial-intelligence/tax-authoritiesadopt-ai-for-tax-fraud-and-efficiencies> , consulted on 25/09/2023 .



Issue: 1
Volume: 6



University of Fallujah
Collage of Law



June 2025

Print ISSN: 2706-5960

E-ISSN: 2706-5979

Researcher Journal

— for Legal Sciences —

Deposit Number (2409)